جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2016)

مقدمة من طرف الطالبة:

بناني فتيحة

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	جامعة الانتساب
جلولي سهام	ا.محاضرة.ا	رئيسا	جامعة مستغانم
دقيش مختار	ا.محاضر.ا	مشرفا و مقررا	جامعة مستغانم
مولود نورين	ا.محاضر.ا	عضوا مناقشا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد الله الذي خلق الكون ونظمه وخلق الانسان وعلمه وسن الدين

ونظمه ووضع البيت وحرمه، ونادى موسى وكلمه، سبحانه ما اعلى مكانه واعظمه وما اكثر جوده واكرمه.

نتقدم باسمى عبارات التقدير الى كل من حمل القلم وبه علم وفهم، وانار دور الجهل بعلمه وتكرم.

الى الأستاذ الفاضل" دقيش مختار" حفظه الله ورعاه وسدد خطاه الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة وكان لنا خير مرشد وموجه.

الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

كما اتوجه بالشكر الى كل زملائي دفعة 2021 – 2022

الى كل من نسيهم قلمي و يتذكرهم عقلي

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

" من يأبى صعود الجبال

يعش ابد الدهر بين الحفر "

الاهداء

إلى الروح الطاهرة روح من علمني أبجديات الحياة و سقاني كأسها حلوها ومرها إلى من ناضل لأجلي و تعب لارتياحي، إلى معلمي الأول إلى جوهرة قلبي ورمز الاحترام والتقدير " أبي الحبيب " رحمة الله عليه

إلى من يشتهي اللسان إلى نطقها وترف العين وحشتها إلى من تخشع الأحاسيس لذكرها ويرتجف

كبدي كلما ابتعد عنها ، إلى من يحن القلب إلى تقبيلها وتشتاق الأذان لسماع صوتها و دعواتها الغالية " أمي الحبيبة "

راجيا من المولى أن يطيل في عمرها ويرزقها الصحة والعافية

الى الجدة حبيبة قلبي و رائحة ابي الغالي رحمه الله

اللهم اجعل أمي وأبي من السبعون ألف الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا سباق عذاب، فأمي لا تقدر بثمن وأبي لا يكرره الزمن.

إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي ومصدر سعادتي " إخوتي الأعزاء "

محمد رياض نعيمة رشيدة " حفظهم الله "

إلى جميع الأصدقاء

إلى كل من جمعتني بهم الأقدار خلال مسيرتي العلمية

إلى كل موظفي وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية

بناني فتيحة

الفهرس

العنوان	الصفحة
الشكر و الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول و الأشكال	
المختصرات	
مقدمة	3-1
الفصلأول: الإيطار النظري للانفتاح التجاري على سعر الصرف	
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية الانفتاح التجاري	06
المطلب الأول: مفاهيم عامة	06
المطلب الثاني: واقع و أهمية الانفتاح التجاري	07
المطلب الثالث: أشكال الانفتاح التجاري	09
المبحث الثاني: ماهية سعر الصرف	13
المطلب الأول: مفاهيم عامة	14
المطلب الثاني: أنواع و أنظمة سعر الصرف	16
المطلب الثالث: وظائف و أهداف سعر الصرف	20
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: نظريات الانفتاح التجاري وسعر الصرف والعلاقة بينهما	
تمهيد	25
المبحث الأول: نظريات الانفتاح التجاري و سعر الصرف و العوامل المؤثرة عليها	26
المطلب الأول: نظريات الانفتاح التجاري	26
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف	32
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	34
المبحث الثاني: العلاقة بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف	37
المطلب الأول: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي	37
المطلب الثاني: الدراسات التجريبية لفحص العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي	39
المطلب الثالث: علاقة سياسة التجارة لسعر الصرف	40
خلاصة الفصل	43

الفصل الثالث:الدراسةالتحليليةالقياسيةأثرانفتاحالتجاريعلىسعرالصرففيالجزائر(1990-2016)

تمهيد 45

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور التجاري الجزائري 46

المطلب الأول: تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة(1980-1993)و خلال الفترة1994-2015)(47

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (1995 إلى 2017) 54

المطلب الثالث: التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009 59

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر 61

المطلب الأول : تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر (1989 -2016) 61

المطلب الثاني: بناء و تقدير نموذج قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر 68

المطلب الثالث : التحليل الاقتصادي لنموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف 69

خلاصة الفصل

خاتمة عامة 71

قائمة المصادر و المراجع

قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الميزان التجاري خلال المرحلة **(1980-1993)**	38
02	تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة **(1994-2015)**	39
03	الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2017)	41
04	التطور السلعي للصادرات فترة (1995-2017)	45
05	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة **(2000-2013)**	46
06	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية **(2014-2016)**	47
07	التركيب السلعي للواردات لفترة **(2000-2009)**	50
08	تطور سعر الصرف في الجزائر(1989-2013)	52
09	تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للفترة **2000-2016**	54
10	اختبار Avgmented dickey-fuller adf test statistic ADF	56
11	اختبار التكامل للمتزامن لجوهانسنJOHANSEN.	57
12	مقدرات المعلمات الاجل الطويل باستخدام طريقة مربعات الصغرى المصححة كليا.	58

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2013-2017))	42
02	تطور التجارة الخارجية فترة (2014-2015)	43
03	تطور التجارة الخارجية فترة (2015-2016)	43
04	تطور التجارة الخارجية فترة (2016-2017)	44
05	تطور الميزان التجاري فترة (2000-2010)	44
06	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2014-2016	49
07	التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009	51
08	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)	54

قائمة المختصرات

باللغة الفرنسية

TCH : سعر الصرف

Ouv :الانفتاح التجاري

PIB :الناتج المحلي الإجمالي

c2 c1 c0:معلمات النوح

t :تمثل الزمن اي قيمة المتغير في سنةt

$\sum t$:الخطأ العشوائي

FMOLS طريقة المربعات الصغرى المصححة

JOHANSEN منهجية اختبار

ADF: اختبار Avgmented dickey-fuller adf test statistic

eviews8 برنامج

مقدمة

مقدمة

إن اتساع المبادلات التجارية بين مختلف الدول الناتج عن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي كان لها اثر كبير على اقتصاديات الدول، أو ما يعرف بالعولمة الاقتصادية التي أصبحت موضع اهتمام الدول وتطور هذه العلاقات يضع البلدان تحت مشاكل عدة من بينها مشكلة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، باعتبار العملة في المحرك الأساسي لعملية التبادل التجاري في كل المستويين (الداخلي والخارجي)، ومنها جاء الاهتمام بتغيير سعر الصرف في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي، وتأتي أهمية ذلك من خلال، الآثار الاقتصادية الكلية بشكل عام فالدول النامية ومنها الجزائر معظم اقتصاداتها مفتوحة وبشكل كبير، وتعاني من عجز في موازين مدفوعا وذلك بسبب كبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات وكذلك بسبب تذبذبات أسعار الصرف الأجنبية، حيث يؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري للدولة، حيث إن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها قياسا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، كذلك فان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات وهذا يؤدي لاختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على بديل محلي الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول .

حيث انه لم يعد الانفتاح يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر، بل كمعطى واقعي واجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من ايجابياته وتفادي سلبياته .

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تحديد إشكالية الدراسة كالتالي :

ما أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر؟

الإشكالية الفرعية

- ماذا نعني بالانفتاح التجاري، ونظرياته؟

- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف؟

- ما علاقة الانفتاح التجاري و سعر الصرف و النمو الاقتصادي ؟

فرضيات الدراسة

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية قمنا بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية، حاولنا إثبات صحتها من خطاها وهي كالتالي :

- تعتبر النظريات الحديثة تطور التجارة في شكلها الحالي.
- وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف.
- وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف وعلاقة وثيقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة

من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الاقتصاد الدولي، التأثير الذي يمارسه الانفتاح التجاري على سعر الصرف، حيث هذا الأخير له دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزءا لا يتجزأ منها لذلك قمنا بدراسة الانفتاح التجاري نظرا للدور الذي يلعبه في تحرير التجارة والتبادل الخارجي بالنسبة لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية .

أسباب اختيار الموضوع

- باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص .
- كون السعر وسيط للتبادل في المعاملات الاقتصادية والتجارية.
- كون الانفتاح على العالم الخارجي يعد من بين الأهداف التي تسعى لها الدول .

أهداف البحث

من اجل معرفة الإشكالية المطروحة تم تحديد الإطارين الزماني والمكاني، فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة التي حدثت مابين (1990-2016) أما الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري .

منهج البحث والأدوات المستخدمة

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم بوصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالانفتاح التجاري وسعر الصرف بالإضافة إلى تحليل وتطور هاذان الأخيران (والمنهج التحليلي القياسي لتحديد طبيعة علاقة الانفتاح التجاري وسعر الصرف) وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

تقسيم البحث

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها وللتفصيل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كالآتي :

- **الفصل الأول:** تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للانفتاح التجاري وسعر الصرف "في الجزائر " ، ماهية الانفتاح التجاري تطرقنا إلى :
  - مفاهيم عامة
  - واقع و أهمية الانفتاح التجاري
  - أشكال الانفتاح التجاري

  و عرضنا ماهية سعر الصرف ب :

  - مفاهيم عامة

- أنواع و أنظمة سعر الصرف
- وظائف و أهداف سعر الصرف

- **الفصل الثاني:** يتضمن هذا الفصل نظريات الانفتاح التجاري وسعر الصرف و العلاقة ما بينهما تناولنا ما يلي :

- نظريات الانفتاح التجاري
- النظريات المفسرة لسعر الصرف
- العوامل المؤثرة في سعر الصرف

كما تطرقنا للعلاقة ما بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف:

- الدراسات التطبيقية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي
- الدراسات التجريبية لفحص العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي
- علاقة سياسة التجارة لسعر الصرف

- **الفصل الثالث:** هو الفصل التطبيقي تحت عنوان" دراسة تحليلية وقياسية لأثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف في الجزائر الذي تطرقنا فيه إلى دراسة تحليلية لهيكل المبادلات التجارية، وكذلك تحليل تطور سعر الصرف.

من خلال هذا الفصل التطبيقي سنحاول التطرق و المرور إلى الدراسة التحليلية القياسية اثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر من (1990-2016) مرورا بما يلي :

المبحث الأول : دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري

- ❖ تحليل تطور المبادلات التجارية خلال (1980-1993) و (1994-2015)
- ❖ التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (1995-2017)
- ❖ التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2000-2009)

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر

- ❖ تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر (1989-2013) و (2000-2016)
- ❖ بناء و تقدير نموذج قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2016)
- ❖ التحليل الاقتصادي لنموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف

الفصل الأول

الإطار النظري للانفتاح التجاري وسعر الصرف

تمهيد

ان للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم ، لأنه مهما بلغت موارد و إمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي ، فالانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية و لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياس للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها ، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة ، أو بيعها و يشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضا ، بحيث عرف الاقتصادي جيمس انجرام سعر الصرف بأنه " بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن آن تترجم بواسطة جميع الأسعار من لغة أجنبية للغة المحلية "، إذن هو كباقي الائتمان يتحدد بشكل أساسي بتفاعل العرض و الطلب و بالتالي يعتبر آلية سعر الصرف العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية ، نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل و تسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في فريق النمو ، و التي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة .

و إن طبيعة الدول النامية و بالخصوص الدول النفطية و بالأخص اعتمادها الكبير على العائدات النفطية في تمويل الميزانية العامة ، و من بينها الجزائر التي تعاني بشكل كبير من مظاهر عدة استقرار أسعار صرفها مما قد يضعف عن قوة عملتها في التعاملات الاقتصادية الخارجية , وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول : ماهية الانفتاح التجاري

- **مفاهيم عامة**
- **واقع و أهمية الانفتاح التجاري**
- **أشكال الانفتاح التجاري**

المبحث الثاني : ماهية سعر الصرف

- **مفاهيم عامة**
- **أنواع و أنظمة سعر الصرف**
- **وظائف و أهداف سعر الصرف**

المبحث الأول : ماهية الانفتاح التجاري

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في التنمية الاقتصادية للدول إذ هي إحدى الركائز الأساسية للنهوض باقتصاد هذه الدول فهي تساهم و بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة و رفاهية مجتمعاتها، و يتمثل ذلك في اهتمامها بتحرير الأسواق و زيادة الانفتاح التجاري و خلال هذا المنطلق سنتطرق إلى إعطاء مفاهيم للانفتاح التجاري و أهميته و كذلك الوقوف على أشكال الانفتاح التجاري ،اما الانفتاح التجاري هو جزء من الانفتاح الاقتصادي ، و عليه وجب علينا معرفة الانفتاح الاقتصادي اولا ، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة مفهوم الانفتاح التجاري بشكل جيد.

المطلب الأول : مفاهيم عامة

إن الآراء حول إعطاء مفهوم شامل الانفتاح التجاري و كذا مدة استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية كانت محددة بالإضافة إلى تضارب هذه الآراء بين مؤيد و معارض لقدرة الانفتاح التجاري فيبين هذا التأثير و المعارضة زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، فقد كان الإقبال من الاقتصاد و من الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة و ذلك من خلال اتفاقية الجات والشخصية العالمية للتجارة .

الانفتاح الاقتصادي هو فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي و الاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج (Gilbert Niyongabo..France..2007..p :09) ،و يعني تخفيف القيود التي يعمل في إطارها الاقتصاد الوطني مثل القيود على الاستيراد و الصرف الأجنبي و الاستثمارات الأجنبية و الأجور و الضرائب (Paolo Figini..Enrico Santarelli..Volume39.N2.S2006.pp133-134) ،و هو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المعاملات الأجنبية الاقتصادية استثمارات كانت ام تجارية ،على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل ،و بذلك يصبح الانفتاح بمثابة اعتراف من السلطة بشرعية التقسيم ،و هي الشرعية التي كانت محل رفض و انتقاد من قبل السلطات الاشتراكية (عجة الجيلالي،الجزائر،2007،ص :122)

مفهوم الانفتاح التجاري

قبل عرضنا النظري للانفتاح التجاري تجدر الإشارة إلى أنه قد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجيهات الاقتصادية للتجارة من جهة ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري لدى غير المختصين، وتوجد عدة مفاهيم للانفتاح التجاري نذكر منها ما يلي (العزيز، 2010-2011، صفحة 44)

1-التعريف الأول حسب M Krueger-Bhagawati

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات، و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات

الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا ومحررا و في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية.

2-تعريف الثاني حسب M,Michelaly,Papar georgion,A,M,choksi

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1 -20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث (1)هي أقل درجة تحرير، و (20)هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد و الذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، و في ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية)منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات.

3-التعريف الثالث حسب صندوق النقد الدولي :

يقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الخارجية وميزان المعاملات الرأسمالية أي أن الانفتاح على التدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من و إلى الخارج من قاعة القيود و العقبات و التي تتمثل في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الإدارية و الفنية.

و إذا نظرنا إلى ذلك من منظور المؤسسات الدولية فتعتبر الدولة منفتحة تجاريا إذا قامت ب (صندوق النقد الدولي،ص1-3) :

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير.
- إتباع سياسات حيادية بين التصدير و الاستيراد.
- التخفيض التدريجي لقيمة الرسوم الجمركية إلى غاية التخلي عنها.

و عليه يمكن القول : إن الانفتاح التجاري هو الإزالة التامة للقيود على التجارة الخارجية و أسعار الصرف ،وذلك وفق جملة من الإجراءات و التدابير التي تضعها منظمة التجارة العالمية.

كما يعرف الانفتاح التجاري هو التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف .(Bousselmi, p. 10)

المطلب الثاني: واقع و أهمية الانفتاح التجاري

شهد الاقتصاد الجزائري موجة من الإصلاحات اقتصادية في عقد الثمانينات تحديدا نظرا للعديد من المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها و لعل أبرزها : معدلات النمو المنخفضة ،زيادة حدة التضخم ،ارتفاع حجم البطالة ،تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين و ما تشكله من ضغوطات تعيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي (حامد نور الدين،سطيف،2004 ،ص07).

- ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي كان في جوان 1991 ،جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات (برودي نعيمة،بومرداس،2006 ،ص5)

- منذ سنة 1994 شرعت السلطات العمومية في إجراءات تابعة للتحرير التام للتجارة الخارجية ،تتمثل في وضع برامج للإصلاح الاقتصادي و اتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي من اجل دخول السلع و الخدمات الأجنبية و كذلك دخول رؤوس الأموال (بوريش رياض ،قسنطينة،بدون سنة،ص02).

- سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية و التعليم ثم باقي الخدمات ،أما بالنسبة للسلع المنظورة فقد انخفضت سنة 1994 إلى معدل 60 بالمئة ثم 45 بالمئة سنة 1997 (دريس رشيد،الجزائر،جانفي2014 ،العدد11 ،ص25).

- حيث كان توقيع أول اتفاق في 13 ديسمبر 2001 ببلجيكا (بروكسل) و بعد ذلك توقيع اتفاق نهائي في 22 افريل 2002 ،و هذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة بعد العزلة التي عاشتها خلال التسعينات ،و بعد أكثر من ثلاث سنوات دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداءا من الفاتح سبتمبر 2005 (مسعودي علي،الوادي ،2012 ،ص11).

تتجلى أهمية التجارة الخارجية في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة تؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية.

وتمثل إستراتيجية اقتصادية وسياسية كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية، ولتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، كما تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا. (الجبلية، 2001، صفحة 15)

وينتج عنها أيضا ارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي .

وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت ولقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية تأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة الانفتاح الاقتصاد الوطني .

و في خطوة من خطوات الانفتاح ،قامت الجزائر بالانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و الانفتاح على المحيط العربي،و تندرج عملية الانضمام الى منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية في اطار اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981 بتونس (سمية عزيزة ،بسكرة،عدد09/2011 ،ص152) ،وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة لتسهيل تجارة الخدمات .

وأهمية التجارة تكمن في العلاقة التي تجمعها مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر إيجابا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه التنمية الاقتصادية، كما أنه يعتبر في حد ذاته من أكبر العوائق والمشاكل الاجتماعية والسياسية في العالم منذ بداية الحرب العالمية الثانية، خاصة من جانب الدول النامية التي كان توجها متمركزا حول تنمية السوق الداخلي مع سياسية تقشفية، والتي كان يشكل الإحلال فيها محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية، ولكن هذا التوجه لم يحقق الأهداف المنشودة فغيرت توجها نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح التجاري، فنتج عن هذا التوجه أو سياسة تحرير المؤسسات من تدخل الدولة وترك المجال لقوى السوق العالمي . (الجمال، 2011، صفحة 37)

تتبع أهمية التجارة الخارجية كونها تمثل استيراتيجية اقتصادية وسياسية ،كما أنها سلاح تستخدمه الدول على المعاملات الدولية لتحقيق أغراضها الاقتصادية و السياسية لتنفيذ أهدافها الداخلية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية ، كما تمكن كل دولة من ان تستفيد من مزايا الدول الأخرى ، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا .

المطلب الثالث : أشكال الانفتاح التجاري

يكتسب النظام التجاري الدولي أهمية بالغة في الفترة الراهنة، إذ يقوده ويسانده اقوي القوى السياسية، الاقتصادية والمالية نفوذا في العالم والمتمثلة في الهيئات الدولية التي يرتكز نشاطها الأساسي على تشجيع اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف تحرير حركة السلع ورأس المال، بما يؤدي إلى قيام سوق دولية واحدة و إن تعدد الطرق و الأشكال تحقيق ذلك و من بين هذه الأشكال نجد :

الفرع الأول: الانفتاح التجاري من خلال الإطار الإقليمي و الإطار متعدد الأطراف

رغم أن هدف الانفتاح هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، إلا أن هناك مدخلين مختلفين لبلوغ هذا الهدف هما :

1-ترتيبات التجارة الإقليمية :

التي تعرف بالتكامل الاقتصادي الدولي بمختلف مراحله، و الذي تقوم فيه مجموعة من الدول بخلق أو تطوير ترتيبات للتجارة الإقليمية فيما بينها بحيث تحصل دول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل

التجاري فيما بينها. كما يعرف على أنه عملية تقارب تدريجية بين الدول، تتم عبر اتفاقية أو معاهدة دولية تفاوضية، دف لتحقيق تنمية بلدين أو منطقتين أو أكثر، تستهدف الوصول بالمجتمعات المتكاملة إلى هدف استراتيجي تكاملي و تكون غالبا بين أنظمة سياسية واقتصادية متجانسة كليا أو جزئيا، متقاربة جغرافيا أو تنتمي إلى فضاء جغرافي واحد، و تجانسها الكلي أو الجزئي ثقافيا و اجتماعيا، و ذلك خلال فترة زمنية محددة . (الدين، 2017)

إذن يمكن تعريف التكامل الاقتصادي الدولي، أنه يمثل العملية التي يتم بمقتضاها محاولة الدول الأعضاء في مشروع التكامل، والتي عادة تكون قريبة جغرافيا، تنسيق السياسات الاقتصادية، وإقامة علاقات وثيقة فيما بينها .

محاولة إزالة مختلف العقبات التي قد تعترض النشاط التجاري القائم بينها، مثل القيود الجمركية وغير الجمركية وجميع العراقيل التي تعيق انتقال السلع ، رؤوس الأموال والعمالة بينها .

و تاخد عدة أشكال أهمها :

- منطقة التجارة الحرة.
- الاتحاد الجمركي.
- السوق المشتركة.
- التكامل الاقتصادي.

2-أشكال التكامل الاقتصادي الدولي :

وللتكامل الاقتصادي الدولي نوعان من حيث الدافع والطبيعة، وهما التكامل الايجابي والسلبي، حيث يمثل الأول تنسيق إرادي، ثنائي أو متعدد الأطراف، مثل الإتحاد الأوروبي، أما النوع الثاني فهو يمثل تكامل من نوع سلبي، وهو علاقة تتميز بالإكراه والأحادية، من دون تنسيق مسبق، وهو يمثل هيمنة أو استعمار غير مباشر. (الحجاج، 2011-2012)

يأخذ التكامل الاقتصادي الدولي الإيجابي خمسة أشكال و هي نفسها تمثل مستويات أو مراحل التكامل الاقتصادي، فيكون التكامل جزئيا لما يشمل مستوى من مستوياته، في حين إذا شملت الاتفاقيات الإقليمية كافة .

المستويات دون استثناء سيكون التكامل الاقتصادي تكاملا كاملا، وتتمثل مراحل أو مستويات التكامل الاقتصادي ما يلي :

- اتفاقيات التجارة التفضيلية : ويقصد بها مجموعة الإجراءات المتخذة من أجل تخفيف القيود على التجارة بين الدول الأعضاء المشاركة في التكامل أكثر من الدول غير الأعضاء . (شرار، 2010، صفحة 388)

- منطقة التجارة الحرة : و تتشكل هذه المنطقة عندما تتفق الدول الأعضاء على إسقاط التعريفة الجمركية فيما بينها، مع حفاظ كل عضو بتعر يفته الجمركية الخاصة بالنسبة للغير، و قد تكون المنطقة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الآخر. ومن أمثلة منطقة التجارة الحرة منطقة (النافتا " NAFTA " (وهي منطقة تجارة حرة لشمال أمريكا بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و المكسيك .وتعمل المناطق الحرة في إطار مجموعة من القواعد تتمثل في:

- تحديد المساحة الجغرافية للمنطقة الحرة .

- الخضوع لسيادة الدولة، ولذلك تطبق عليها قوانين الدولة نفسها إلا إذا كان هناك قانون خاص ينظم العمل .

- تحديد الأنشطة المسموح بممارستها داخل المنطقة .

- تعامل المشروعات التي تقام داخلها كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية .

♦ **الإتحاد الجمركي:** والذي يعد أكثر تقدما وتقييدا بالنسبة لدول الأعضاء من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم من خلاله توحيد تداول السلع بين الدول الأعضاء مع توحيد القانون الجمركي وكذا التعريفة الجمركية مع العالم الخارجي، لكن دون أن يتعدى ذلك إلى حرية انتقال اليد العاملة ورأس المال، وذلك لحل الإشكال الذي يطرح في منطقة التجارة الحرة المتعلق بصعوبة تحديد دولة المنشأ، والتحكم بإعادة تصدير السلع المستوردة من الدول الغير عضو في المنطقة. كما يقيد الاتحاد الجمركي حرية أي دولة عضو في الاتحاد في عقد اتفاقيات تجارية جديدة مع دول خارجية أو حتى تجديدها دون موافقة كل دول الأعضاء. (الرحيم، 2002، صفحة 63)

♦ **الوحدة الاقتصادية :** تشكل الوحدة الاقتصادية أو الاتحاد الاقتصادي المرحلة النهائية والمثلى للتكامل الاقتصادي التي تسعى إليه الاتفاقيات الإقليمية، حيث إضافة إلى صفات السوق المشتركة ، يتم التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية و المالية و كذا الاجتماعية، مع عدة قوانين مشتركة و مع خلق سلطة اتحادية وكذا توحيد العملة وهنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة كالبرلمان والمحكمة الاتحادية وتتوحد الضرائب إلى أن تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة. (احمد، 2012، صفحة 23)

♦ **السوق المشتركة :** تعتبر أرقى مراحل التكامل الاقتصادي، و فيها يضاف إلى إزالة الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء ووجود اتحاد جمري، توافق الدول الأعضاء على السماح لعناصر الإنتاج من عمالة و رأس المال بالانتقال بحرية بين الدول الأعضاء، و السوق الأوروبية مثال عن الأسواق المشتركة . (M.Cincera, pas d'année)

3- الإطار متعدد الأطراف

عبارة عن اتفاقية قانونية أو تجارية متعددة الجنسيات بين الدول . ويستخدم المصطلح في منظمة التجارة العالمية، يستخدم المصطلح " الاتفاق متعدد الأطراف " في المنظمة، وينطوي هذا النوع من الاتفاق بمنح الدول الأعضاء الاختيار للموافقة على القواعد الجديدة على أساس تطوعي ،ويتعارض ذلك مع اتفاقية المنظمة كثيرة الأطراف، حيث يكون كل الدول الأعضاء في المنظمة أطراف في الاتفاقية. (https://ar.Wikipedia)

ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة إلى اهتمام الدول بإنشاء تكتلات إقليمية، لتتمكن من خلالها التعامل بشكل جدي وفعال في التجارة الدولية، حيث تستفيد مما تتيحه لها الاتفاقيات الإقليمية من فرص سواء في المجال التجاري أو مجال الاستثمار، باعتبار الاتفاقيات التجارية الإقليمية أحد الأعمدة الأساسية لبناء التكامل الاقتصادي موجه نحو مواجهة تحديات التجارة العالمية.

أو ما يعرف بمنطقة التجارة العالمية ،بحيث تقوم المنظمة على قواعد متفق عليها في إطار متعدد الإطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجالات السلع الصناعية ،الزراعية ، الخدمات ،حماية حقوق الملكية الفكرية و تحرير إجراءات الاستثمار فضلا عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم ،الإغراق و إجراءات الوقاية ،و نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء .

وقد يظهر لأول وهلة وجود تعارض بين الإقليمية كنظام تجاه النظام المتعدد الأطراف، حيث تخول امتيازات معينة لبعض الدول دون الأخرى على خلاف ما هو في النظام المتعدد الأطراف الذي يرتكز على تقديم نفس الامتيازات والتفضيلات لكل الأعضاء عملا بمبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز، إلا أن "المنظمة العالمية للتجارة "وقبلها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات"، تعترف بأهمية التعامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول، وتعتبره جزءا مكملا للتجارة الدولية متعددة الأطراف، ويشترط استخدام التكتلات أو التجمعات الإقليمية بتسهيل المبادلات التجارية بين دول الأعضاء منها ، وعدم زيادة الحواجز التجارية أمام سلع الدول غير الأطراف، حتى أنها تنص في مادتها من الاتفاقية العامة عن الأشكال التي يأخذه التكامل الاقتصادي الإقليمي. (امال، 2013/2012، صفحة 64)

4-أشكال أخرى من الانفتاح التجاري :

ذكرت في الكتب والأبحاث أشكال أخرى لسياسة الانفتاح التجاري التي اتبعتها بعض الدول منها:

-الانفتاح التجاري السطحي والعميق :

حيث يركز الانفتاح التجاري السطحي على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب غير كافي للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري (Abdelkader Kadid..Chlef..n13..Janvier2015..p02)، أما الانفتاح التجاري العميق فانه إضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، فانه يسمح بحرية انتقال الأشخاص، مع توحيد وتقريب القوانين ذات الصلة بالتجارة خاصة المتعلقة بإجراءات الجمارك.(Gilbert Niyongabo..0pcit..p68)

-الانفتاح الإرادي و الانفتاح الإجباري :

حيث تسعى الدول خاصة منها الصناعية بشكل إرادي إلى تحرير تجارتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالي بغية الاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها ، أما الانفتاح التجاري الإجباري فعادة ما يتم تحت ضغوط و شروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف وكذا انتقال رؤوس الأموال.

-الانفتاح التدريجي و الانفتاح الانتقائي :

يتم الانفتاح التدريجي بشكل مرحلي وفق نهج يتم رسمه و تنفيذه في اجل زمني محدد ، فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم إزالتها هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح تجاري تدريجي .

الانفتاح التدريجي يتم بتدرج مرحلي وفق نهج أو سياسة يتم رسمها من طرف الدولة لفترة زمنية معينة، أو لفترة انتقالية تتطلب الانتقال من سياسة حمائية (دعم الصادرات، وسياسات أسعار الفائدة الانتقائية)، بأسلوب الحصص ثم الحماية بالتعريفة الجمركية إلى سياسة تحررية و ذلك بالتخلي على كل ما يعيق دخول و خروج السلع بين الدول، والتي هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح يتم تدريجيا. أما الانفتاح التجاري الانتقائي فيقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر، و خير مثال على ذلك المنتجات الزراعية. (الدين، 2017، صفحة 165)

المبحث الثاني: ماهية سعر الصرف

يتمثل عمل الدولة المعاصرة في ضبط السياسة الاقتصادية لتنظيم اقتصادها بالإضافة إلى انجاز و المحافظة على التوازنات الداخلية و الخارجية و المتمثلة في الاهذاف الأربعة :

- نمو مستقر و دائم .
- امتصاص البطالة .
- استقرار الاسعار.
- توازن ميزان المدفوعات .

من بين آليات السياسة الاقتصادية نجد سياسة سعر الصرف التي تهتم على الخصوص بالمحافظة على استقرار سعر الصرف لان تقلباته تنعكس على التبادلات التجارية و كذلك توفير جو المنافسة للمؤسسات الوطنية بالنسبة للمنافسين الأجانب .

و عليه استقرار قيمة العملة الوطنية هو اساس سياسة سعر الصرف :

- القدرة الشرائية الداخلية
- القدرة الشرائية الخارجية

باستقلالية السلطة النقدية (بنك الجزائر) التي تستعمل كل الآليات لضمان التوازنات الكلية بداية من 1990 مع إعادة التوازن الداخلي و الخارجي ،لا يمكن بأي حال من الأحوال الفصل بين قيمة العملة في الداخل و قيمتها في الخارج .

في ظل التحولات العالمية باشرت الجزائر في محاولة الخروج من جملة المشاكل و ذلك بتبنيها لنظام اقتصادي جديد متمثلا في اقتصاد السوق و كضرورة حتمية لتطبيق السياسة الجديدة كان التعديل و الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الذي يضع جملة من المقاييس من بينها تخفيض العملة الوطنية و الخوصصة .

ظهر سعر الصرف كأداة لرفع الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ففي حين تتم تسوية المبادلات و عمليات التجارة ضمن دولة واحدة بالعملة المحلية يجري تبادل مع الدولة الأخرى لعملات مختلفة و هذا أدى إلى ضرورة إيجاد آلية يتم بناء عليها حساب القيمة التبادلية للعملات المختلفة و تحويلها فيما بينها أثناء قيام المعاملات الاقتصادية و المالية و التجارية بين هذه الدول و في هذا المبحث سوف نستعرض أولا لمفهوم سعر الصرف ثم إلى أنواعه و أهم العوامل المؤثرة فيه و النظريات المفسرة له.

المطلب الأول : مفاهيم عامة

الفرع الأول: سعر الصرف

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى إستعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملات الدول التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.

وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف (Marchéde change) وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، ولكن هذا المكان ليس محدود الحيز الجغرافي، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف (Camistes) في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف في غرفة خاصة بالصرف موجودة على مستوى لبورصة.

والسؤال المطروح: على أي أساس تتم عملية صرف العملات؟

في الواقع يتم ذلك كأي سلعة أخرى، بناءاً على عرض العملات والطلب عليها وكما هو واضح، فإن الطلب والعرض الخاص بالعملات هو عمليتان مشتقتان إلى حد ما ويعني ذلك أن الطلب مثلا على العملات الأجنبية هو تابع للطلب على السلع الأجنبية ونفس الشيْ بالنسبة إلى العرض، ولكن هذا لا يجعلنا ننفي إمكانية الطلب والعرض الخاصتين بالعملات الأجنبية كعملتين مستقلتين عن إجراء الصفقات التجارية ويحدث هذا الأمر بصفة أساسية أثناء القيام بعملية المضاربة.

هو سعر التي تتم من خلاله عمليات التبادل عملة بعملة أي أنها أداة تسوية خاصة بالمعاملات الدولية فشراء أي سلعة لا يتم بالعملة المحلية و إنما تحديد قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية ، لقد عرف سعر الصرف عدة مفاهيم نذكر منها :

تعريف01 : " عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة أخرى "و هناك طريقتان لتغير العملات و هما التسعير المباشر و الغير مباشر. -**التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية و أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا .

-**التسعير الغير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية و معظم دو ل العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير. (موسى، 2015-2016، صفحة 03)

تعريف 02 : عرفه بول كروغمان Krugman paul سعر الصرف على انه قيمة عملة بلد ما مقابل قيمة عملة بلد آخر ، و يمثل نسبة المبادلة بين عملتين حيث تعتبر إحدى العمليين بمثابة سلعة و عملة أخرى ثمنا لها ، و يشير هذا التعريف على أن سعر الصرف أو معدل الصرف يمثل مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية كما يعبر سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع دول مصدرة لهذه العملات و يعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية. (مهيش، 2015-2016، صفحة 11)

-**تعريف 03 :** هو سعر عملة دولة بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عمليتين فإحدى العمليتين تعتبر بمثابة سلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمنا لها . (عمال، 2012-2013، صفحة 16)

و أيا كانت المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح كالآتي : (الفريجي، 18-20 افريل 2015، صفحة 13)

- إن لكل عملة سعر صرف معين مقابل عملات أخرى.
- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد وحدات أو القوة الشرائية.
- تتعدد أسعار الصرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.
- إن سعر الصرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية الآليات و الميكانزمات تحديده مع وجود سعر عوامل أخرى إضافية تؤثر على هذا السعر.

-أهم الاصطلاحات المستعملة في عالم الصرف

في هذا الإطار نميز بين الاصطلاحات المستخدمة لترميز العملة وأخرى لترميز سعر الصرف:

ترميز العملة:عادة ما يعبر عن كل عملية بثلاث أحرف أبجدية، الحرفين الأولين يعبران عن البلد أما الحرف الأخير فرمز إلى أول حرف في إسم العملة .

ترميز سعر الصرف:أصطلح كما يلي عن سعر الصرف USD/FRF ويقرأ دولار أمريكي مقابل فرنك فرنسي، ويعني أن واحد دولار أمريكي يساوي عدد معين من الفرنكات الفرنسية.

مثلا: ليكن لدينا سعر الصرف التالي USD/FRF = 5.7010 في مثل هذه الحالة نقول أن واحد دولار يساوي 5.7010 فرنك فرنسي إذن لقراءة سعر صرف معين فالقاعدة أن العملة الموجودة على اليسار هي العملة الثابتة أو العملة المسعرة وقد يعطي لها قيمة 1 أو 100وحدة كما هو الشأن بالنسبة لليرة الإيطالية، أما العملة الموجودة على اليمين فهي عملة التسعير وما جرت عليه العادة أن سعر الصرف يعلن عنه حتى الرقم الرابع بعد الفاصلة.

المطلب الثاني :أنواع و أنظمة سعر الصرف

1-أنواع سعر الصرف :

في الواقع العملي لا يمكن إن تحدد العلاقة بين عملة دولة معينة و عملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة ، وإنما تدخل اعتبارات أخرى ، تكسب سعر الصرف صيغا عديدة لكل منها مدلولها و بالتالي استعمالها الخاص و من أهم الأنواع نجد :

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس أي سعر العملة المحلية بدلالة الوحدات من العملة الأجنبية نلاحظ من هذا التعريف أهمل جانب لقوة الشرائية للعملة . (العباس، 2003، صفحة 03)

يتم تحديد سعر الصرف الاسمي تبعا لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد و ينقسم صرف الصرف الاسمي لسعر الصرف الرسمي و هو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية ، و سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية بمعنى أنه يمكن أن يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة و في بلد واحد . (قدي، 2003، صفحة 103)

نستنتج أن سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول ، و نتيجة لإهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة و لا يعتبر معيار يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي

يرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق هي سوق السلع ، سوق الأصول و سوق عوامل الإنتاج ، فسوق السلع تنقسم إلى سوق محلي و سوق عالمي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينهما سعر الصرف .

و في هذا الإطار يمكن تعريف العلاقة بين السوق المحلي و السوق العالمي بسعر صرف حقيقي TCR و الذي يمثل نسبة سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية على سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة الأجنبية . (الزاوي، 2009، صفحة 93)

و بالتالي سعر الصرف الحقيقي يعرف بأنه " عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، أي أنه ذلك المؤشر الذي يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي و تباين معدلات التضخم ، باعتبار أنه يأخذ في الاعتبار التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية و ربطها بمستوى الأسعار المحلية و بذلك يقيس معدلا التضخم في البلد ، فكلما كان للفرق بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الاسمي قليل دل ذلك على معدل تضخم منخفض و بالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم. (حامد، 2011، صفحة 02)

ويمكن التعبير عنه في العلاقة التالية :

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي x (مؤشر الأسعار المحلية / مباشر الأسعار الأجنبية)

يوجد معنيين متميزين للاصطلاح المسمى ب : سعر الصرف الفعلي هما :

المفهوم الأول : يشير المفهوم الأول إلى سعر الصرف كمعدل حتى يتضمن متوسط آثار التعريفات والدعوم، وغير ذلك من الرسوم التي تؤثر في تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي، وتكلفة الصادرات المحلية على الاقتصاديات الأجنبية، ورغم أن انتشار التعريفات قد قل خلال السنوات الأخيرة، فقد تكاثرت الحواجز غير

التعريفية التي يصعب للغاية تقدير متوسط تكلفة أي منها والتي تتغير بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة من الوقت، ولهذا السبب فلقد تضائل استخدام الاصطلاح بهذا المعنى التقليدي .

المفهوم الثاني:يشير إلى احتساب متوسط أسعار صرف البلد المعني مع شركائه الرئيسين، و بهذا المعنى يصبح مفهوم سعر الصرف الفعلي، مفهوما متعدد الأطراف، يراعي أسعار الصرف العائمة والتي تتغير بشكل متواتر ؟ (قدور، 2012-2013، صفحة 17)

1-سعر الصرف الفعلي الحقيقي : هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية و حتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج ، لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية .

2-سعر الصرف التوازني : هو سعر الذي قوى العرض و الطلب عند تساوي القيمة المعروضة مع القيمة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة و يكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات.

2-أنظمة سعر الصرف :

عرف الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين عدة أنظمة عالمية ،تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة ترتكز أساسا على أنظمة صرف مختلفة .

و يقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات (Faugere.j-p et voisin.c.Nathan.1994.p80) ، إن تعددت الأنظمة النقدية الدولية، مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف ، إلا أن جمعها يهدف إلى إيجاد أو توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى ،و تنوع أنظمة الصرف في الزمان و المكان ،ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية ،و هو ما يعرف بالقاعدة النقدية .

1-نظام ثبات الصرف :

لقد ارتبط هذا النظام بقاعدة الذهب ،التي دام العمل بها الى غاية نشوب الحرب العالمية الأولى في شكل المسكوكات الذهبية ،ثم سبائك ذهبية و نظام الصرف بالذهب الى غاية الحرب العالمية الثانية .

-آلية الصرف: في ظل قاعدة الذهب و إلى غاية 1914 ،كان سعر الصرف وحدة النقد يتحدد وفق الكمية من الذهب التي تحتويها العملة ،فإذا كان وزن الذهب الذي يحتويه واحد "1" دولار أمريكية يمثل 1.505 غرام ،و كمية الذهب الموجودة في الفرنك الفرنسي تقدر ب 0.290 غرام ،هذا يعني ان عدد الوحدات من الفرنكات الفرنسية مقابل دولار واحد هو 5.18 فرنك ،و هو سعر التعادل .

-**تقييم النظام** : لا يمكن الحكم على الفشل او نجاح أي نظام صرف ،إلا بعد التوغل في المزايا التي اتصف بها و العيوب التي اكتنفته من محاسنه يحقق قدرا كبيرا من الاستقرار في معدلات صرف البلدان التي تنتهج قاعدة الذهب،و من مساوئه ان الكميات المستوردة من هذا المعدن تؤدي الى حدوث تضخم داخلي في البلد المستورد .

2-نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل :

نتيجة العيوب التي تمر عليها ،كان لزاما التفكير في إرساء قواعد جديدة تحكم نظام النقد الدولي لتفادي الفوضى النقدية السائدة بين الحربين ،فتأسس نظام بروتن وودز.

- **آلية الصرف** : لقد اتفق المشاركون في مؤتمر بروتن وودز على ضرورة تبني أسعار صرف ثابتة ،من خلال قيم العملات على أساس وزن الذهب،و الالتزام بالمحافظة على أسعار تعادل العملات ،على ان يكون الدولار العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى الذهب فارتبطت عملات البلدان الأعضاء في الصندوق العملة،و أصبحت الى جانب الذهب أداة للاحتياط و التسوية،تحظى بقبول البنوك المركزية،لتأكدها من إمكانية تحويلها الى ذهب في أي وقت (ضياء مجيد،نظام النقد الدولي،الجزائر،1987، ص41).

-**تقييم النظام** : له مؤيدوه الذين يتفقون عند محاسنه او مزاياه ك تجنب التذبذبات النقدية الكبرى و بالتالي بقاء أسعار العملة الوطنية ضمن مجال التقلبات المسموح بها و منه تفادي الكثير من الاختلالات الاقتصادية التي تعيق المبادلات الدولية (Salles Pierre.Paris.1986.p317) و من مساوئه لم يكن يسمح نظام بروتن وودز بالتعديلات اللازمة في الأوقات المناسبة او بالسرعة المطلوبة على مستوى أسعار صرف العملات مما أدى إلى عدم فعالية التعديل(عطون مروان،أسعار صرف العملات،الجزائر،1992،ص104).

3-نظام سعر الصرف المرن :

ولقد تم الاستغناء عن أسعار الصرف الثابتة التي جسدتها قواعد بروتن وودز ،حيث قامت الدول الأوروبية الرئيسية و اليابان في 1973/03/1 بتعويم عملاتها مقابل الدولار (Krugman P et Obstfeld.R.OP cit.P37) ،بمعنى ترك كامل الحرية لسوق الصرف في تحديد أسعار صرف العملات المختلفة .

-**آلية الصرف** : ان تحديد سعر صرف العملات في ظل نظام التعويم ،يختلف باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها ربط العملة الوطنية بأشكال الربط المختلفة او تركها حرة تتحدد وفق ظروف السوق ،و يمكن التميز بين مايلي :

-التعويم المطلق (الحر)

-التعويم المقيد

-ربط العملة الوطنية بعملة أحادية

-ربط العملة الوطنية بسلة من العملات

-المرونة المحددة اتجاه عملة الربط

-المرونة المحدودة في اطار التعاون النقدي

-مرونة بدلالة مجموعة مؤشرات

-التعويم المداري

-التعويم المستقل

-تقييم النظام : ككل نظام صرف ،فان التعويم له مؤيدوه و له معارضوه،و كل منهم يستدل بنقاط القوى في تبرير تحليلاته و أفكاره و يقدم نقاط الضعف كحجج لمعارضيه،من محاسنه يضمن التوازن الدائم لميزان المدفوعات من خلال التقلبات المتواصلة لأسعار الصرف ،و يقف في مواجهة المضاربة عوض ان يشجعها على غرار نظام الصرف الثابت و من مساوئه أن لا تحظى العملة بنفس الثقة التي تحضاها العملة في ظل أسعار الصرف الثابتة و كذلك عدم استقرار أسعار الصرف يؤدي الى استفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول (Benisaad.M.E.Alger.1993.P117)

4-نظام الرقابة على الصرف :

يتضح أن نظام التعويم الحر يلقى صعوبة بارزة في توفير أسباب التوازن ،و لهذا ذهب الكثير الى ضرورة تدخل السلطات النقدية قصد تلطيف التذبذبات الحادة بإدارة التعويم أو القيام بربط العملة الوطنية بالإشكال الخاص بها،و البعض منهم أكد على ضرورة فرض رقابة على عمليات الصرف الأجنبي للحفاظ على القيمة الخارجية للعملة .

المطلب الثالث: وظائف و أهداف سعر الصرف (الزهراء، 2010، صفحة 06)

1-يقوم سعر الصرف على وظائف عدة سنجيزها كالأتي :

الفرع الأول : وظيفة قياسية

حيث يعتمد المنتجون المحلي على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (السلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

الفرع الثاني: وظيفية تطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة الى مناطق معينة من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات .

ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعانة منها بالاستيرادات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة .

وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي التجارة الخارجية للدول .

الفرع الثالث : وظيفة توزيعية

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك يفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين الدول وبالتالي فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة (تغيير في سعر صرفها) ، والتي ستتأثر على حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد لدى البنوك المركزي في دول أخرى وتنسحب هذه الآلية السعر الصرف إلى حالة التدفقات الدولية برأس المال طلبا للاستثمارات والمضاربات في أسواق النقد أيضا كتحديد سعر الصرف .

2-أهداف سعر الصرف :

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

أ. مقاومة التضخم: يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

ب. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي -الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية- إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

جـ. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي...(مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

د. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات

وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

هـ.سوق الصرف لأجل في الجزائر:(محمود حميدات،الجزائر،1966 ،ص99-100)

لقد تميزت سنوات التسعينيات بتغيرات هيكلية كبيرة أدت بطبيعة الحال إلى بروز مخاطر الأسواق المسايرة لميكانيزمات اقتصاد السوق.

المشروع الجزائري لم يهمل هذا الجانب وأقام في البداية تقنية الصرف لأجل، والتي تولى البنك الجزائري ضمان سيرها، وتجلى العمل بهده الأخيرة في الثلاثي الأول من سنة 94، ثم بعد ذلك تم طرح الإطار التشريعي المنظم لسوق الصرف لأجل في الجزائر في إطار سوق الصرف البنكي، إذا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف:

أولا: ميكانيزمات الصرف لأجل في الجزائر

ميكانيزم الصرف لأجل الذي تم تحديده بالنظام رقم 07/91 لـ: 14أوت 1991م والمتعلقة بقواعد وشروط الصرف والمصادرة رقم:24لـ:25 مارس 1992 مقابل الدينار على أساس سعر يسمى سعر الصرف لأجل تسليم إحدى أو كلا العملتين المتبادلتين (دينلر – عملة صعبة) يكون في هذه الحالة في تاريخ لاحق يسمى أجل الاستحقاق.

ثانيا: السوق البنكي للصرف لأجل في الجزائر

السوق البنكي للصرف لأجل بالرجوع إلى نظام 08/95 الصادر في: 23 ديسمبر 95 والمتعلق بسوق الصرف، نلاحظ أنه تم إنشاء سوق صرف بنكي يتم فيه إنجاز عمليات صرف فورية أخرى آجلة ما بين العملة الوطنية والعملات الصعبة القابلة للتحويل. حسب نفس هذا النظام فإن نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية في السوق البنكي للصرف يكون في إطار إجراءات غير مركزية يتكفل بتحديد قواعدها بنك الجزائر، ولهذا تم تعريف السوق البنكي للصرف لأجل في التعليمة رقم:95/79 الصادرة في 27 ديسمبر 1995 المتعلق بتنظيم وتشغيل السوق البني للصرف في مادته الخامسة، على أنه السوق الذي تنجز فيه عمليات صرف آجلة تتمثل في كل صفقة يتم من خلالها تبادل عمليتين بسعر يسمى سعر الأجل والتسليم الفعلي بعد 03 أيام.

خلاصة الفصل

تناولنا بهذا الفصل الايطار النظري حول الانفتاح التجاري و سعر الصرف حيث تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسيع نشاط التصدير و الاستيراد ، فسعر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية .

حيث يعتبر الانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول ، سواء كانت متقدمة او نامية ، إذ إن هذا الانفتاح يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على المعاملات التجارية المختلفة من تصدير و استيراد ، كما اظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدول في الأسواق الأجنبية و التطور التقني .

ويظهر الصرف تبادل العملات فيما بينها، فكل دولة لها عملتها الخاصة، وتستعملها في عمل الدفع الداخلية. كما تظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية بين الدول .

إن اتخاذ العملة كوسيط للتبادل و مقياسا للقيمة ،أمر يسهل بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية و التجارية ،و التي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة إلا إن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية ،إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية ،ذلك إن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة و هو ما يسمى بسعر الصرف .

بالفعل ،لا يمكن فهم سياسة الصرف ما لم يتم التطرق إلى سعر الصرف من حيث المفهوم و الأسس التي يعتمدها ، و لقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة ان هذه الأداة تلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية و نظام المدفوعات الدولية .

فالأزمات النقدية تجد مصدرها في الحدود (السلبيات)التي عرفتها أنظمة الصرف مما استوجب إدخال تعديلات ،اختلفت درجتها باختلاف حدة الأزمات .

الفصل الثاني

نظريات الانفتاح التجاري وسعر الصرف والعلاقة بينهما

تمهيد

الجزائر كباقي الدول تحتاج إلى إنتاج البلدان الأخرى الذي لا يمكنها أن تنتجه ، كما أنها تحتاج إلى تصريف فائض إنتاجها نحو الخارج للحصول على المواد الضرورية ، مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض ، و تكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير و الاستيراد.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لمختلف النظريات القائمة على تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، بالإضافة إلى دراسة مؤشرات قياس الانفتاح التجاري، كما سيتم التطرق لأسباب الانفتاح التجاري وسعر الصرف، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: نظريات الانفتاح التجاري وسعر الصرف والعوامل المؤثرة عليها.

- ❖ نظريات الانفتاح التجاري.
- ❖ النظريات المفسرة لسعر الصرف .
- ❖ العوامل المؤثرة في سعر الصرف .

المبحث الثاني: العلاقة بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف.

- ❖ الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي .
- ❖ الدراسات التجريبية لفحص العلاقة بين سعر الصرف و النمو الاقتصادي.
- ❖ علاقة سياسة التجارة لسعر الصرف .

المبحث الأول: نظريات الانفتاح التجاري و سعر الصرف و العوامل المؤثرة عليها

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

المطلب الأول : نظريات الانفتاح التجاري

الفرع الأول: نظريات الفكر الكلاسيكي

برز الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لآراء المذهب التجاري الذي كان مؤيد لفرض الدولة قيودا على التجارة الخارجية قصد الحصول على المعادن الثمينة كالذهب و الفضة، التي كانت في ذلك الوقت مقياس القوة فقامت النظرية الكلاسيكية من أجل الدفاع على حرية التبادل التجاري ، من أهم رواده John Stuart M، Adem Smith David Ricardo

1- نظرية النفقات المطلقة :

- **عرض النظرية :**

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير Adam Smith في كتابه المعروف ب: "ثروة الأمم" ، حيث يعتبر مؤسس علم الاقتصاد وأول من سطر المنهجية العلمية من أجل أطروحاته المختلفة للمشكلة الاقتصادية و التحليل الاقتصادي المرتبط بها، وكذلك بحثه المفصل في أسس ومصادر "ثروة الأمم" (شهاب، 2003)، ففي كتابه قدم العالم الكبير تحليلا وافيا وقويا للعديد من القضايا والموضوعات الاقتصادية و صاغ بذلك اللبنة الأولى لعلم الاقتصاد. (عفيفي، 2005، صفحة 117)

فالتجارة الخارجية في رأي Adam Smith تقوم بوظيفتين هامتين: (الله، 2004)

- ✓ أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك وتستبدله بشيء آخر ذي نفع أكبر.
- ✓ ثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل أقصاه وترفع من إنتاجية البلدان المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

كما يعتمد» Adam Smith» على أهمية الانفتاح التجاري كأداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة،إذ يرى إن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة (السواعي، 2006)، من ناحية أخرى لا يرى » Adam Smith»داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية ، في حين أن نوعي التجارة مختلف في نظرياته و خصائصه وبصفة عامة للنظرية تتلخص في أن: المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الأخرى . (الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، 2003)

وقامت نظرية القيمة المطلقة على عدة افتراضات من بينها (شرار، 2010، صفحة 23):

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة، وفقا لقاعدة النفقات المطلقة .

- إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي.

- تركز هذه النظرية على النفقات النسبية لكل سلعة بين السلعتين لكي تقوم التجارة الدولية .

➢ **الانتقادات الموجهة للنظرية:**

قام « Adam Smith» في عرضه للمكاسب المحتملة لتحرير التجارة الخارجية ، إلا أن تحليله وتفسيره لقيام التبادل التجاري ترك انتقادات من أبرزها :

لم يستطع Adam Smith أن يفسر لنا أنه لو لم تملك دولة أية ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، فكيف يمكن مشاركتها في التجارة الدولية (السواعي، 2006، صفحة 10).

إن تفسير Adam Smith لقيام التجارة الدولية على اختلاف النفقات المطلقة لا يعطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا تفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية (الله، الاقتصاد الدولي، 2004، صفحة 48).

إنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشبعا وتعقيدا (شرار، 2010، صفحة 43).

2-نظرية النفقات النسبية :

- **عرض النظرية:**

قام الاقتصادي الكبير « David Ricardo» بنسق النظرية السابقة وذلك في كتاباته المشهورة عن التجارة الخارجية "الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية (الجمال، 2011، صفحة 26).

ترتكز هذه النظرية على أن التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية ، أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بنفقات نسبية أقل ، وتستورد السلع من الدول التي تكون فيها الميزة النسبية أقل، وبمعنى آخر فإن الشرط الضروري والكافي للقيام بالتبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية في إنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى (شرار، 2010، صفحة 36 و 37).

لقد ساهمت هذه النظرية من بيان التبادل الخارجي و أثرها على الاقتصاديات العملية ، كما نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون (الله، الاقتصاد الدولي، 2004، صفحة 49) و في صدد شرحه وضع David Ricardo الفرضيات التالية :

- أن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية .

- أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين.

- لا يوجد نفقات نقل أو رسوم جمركية.

- تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج بمعنى أن قوانين الغلة النسبية غير مطبقة و إن الإنتاج يخضع لنبات الغلة (العدلي، 2006، صفحة 15) .

➢ **الانتقادات الموجهة للنظرية :**

لقد حاول « David Ricardo» الاقتراب من الواقع ولكن رغم ذلك تعرضت نظريته لانتقادات عديدة ومن بين هذه الانتقادات التي وجهت له نجد:

- اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط حيث بدت بعيدة عن الواقع فهي افترضت وجود دولتين فقط، وتبادل سلعتين فقط .

- افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج. لذا اكتفت بدراسة تبادل السلع في حين أن الواقع تسير إلى قدرة فائقة لدى هذه العناصر خصوصا (رأس المال) التنقل عبر الحدوث.

- تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا.

- تهمل النظرية تكاليف النقل.

3-نظرية القيم الدولية :

- **عرض النظرية:**

لقد كان « John Stuart Mill» دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي ، فوفقا لهذه النظرية معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية ، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات و واردات كل دولة متساوية .

➢ **انتقادات الموجهة للنظرية:**

تعتبر آراء « John Stuart Mill»إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية حيث كان له الفضل في تقوية النظرية الكلاسيكية، إلا أن هذه الآراء تعرضت لانتقادات كثيرة أبرزها :

- أن المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة الدولية تعود إلى الدولة الصغيرة و المكاسب الأقل تعود إلى الدول الكبرى .

- الاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسيع في الخارج باسم الكسب الدولي (مراد، 2012-2013، صفحة 37).

الفرع الثاني: نظريات الفكر النيوكلاسيكي

ترى النظرية التقليدية استمرت في تفسير التجارة الدولية إلى غاية الحرب العالمية الأولى إلى أن ظهرت مدرسة جديدة تفسر لنا أسباب قيام التجارة الدولية، فكانت المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية، فهي تمثل تقدما حقيقيا على النظرية التقليدية.

1- نظرية وفرة عوامل الإنتاج

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية لسبب في اختلاف النفقات النسبية من إنتاج السلع و لكنها لا تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى ؟

و نظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة و إن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة فقد قام هيكستر " بتحليل هذه الفرضيات التي تقوم على النظرية الكلاسيكية " .

كما فرض " أولين " الفرضيات التي قام عليها النظرية و هي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة و انه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة (نورة، 2011-2012، صفحة 26).

➢ **الانتقادات الموجهة للنظرية** (الله، الاقتصاد الدولي، 2004، الصفحات 32-33):

- إغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الإنتاج.

- استخدام النموذج لمتغيرين فقط هما : العمل و رأس المال.

- نفترض أن الإنتاج و التبادل في ظل توافر شروط منافسة الكاملة .

2-لغز ليونيتيف:

ألقت المحاولات العديدة التي قامت للتأكد من صحة تفسير نموذج هكشير أولين ضلالا من الشك على مدى صحة النظرية عموما ومدى انطباقها على التيار الفعلي للتجارة الدولية, ففي مقارنة لصادرات كل من Ukوusaوجد Macdougall أن لا فرق هناك بين صادرات البلدين على الرغم من أن تلك النظرية تقضي بأن صادرات الولايات المتحدة يجب أن تكون أكثر كثافة بالنسبة لرأسمال عن صادرات انجلترا.

وعندما نشر ontief نتائجه المستمدة من دراسة الأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم, والتي عمد فيها إلى استخدام علاقات التداخل الصناعي (المستخدم - المنتج) لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر, وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن الصادرات الأمريكية أكثر كثافة في استخدام العمالة من وارداتها.

وقد حاول ليونتيف أن يبرز هذه النتائج على ضوء نظرية هكشير أوليين فليس صحيحا أن العنصر المتوافر نسبيا في الولايات المتحدة هو رأس المال إذا أخذنا بالاعتبار مستوى كفاءة العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاثة أمثال غيره من العمال.

وجدير بالإشارة أن النظرية الحديثة وإن حاولت أن تعطي تفسيرا للنظرية التقليدية فإنها خرجت عليها , فبينما ترى المدرسة التقليدية أن أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول, والتي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية ,ترجع إلى اختلاف الوسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة, ترى المدرسة الحديثة أن السبب يرجع إلى اختلاف ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج ومدى وفرها النسبية لديها .

- ❖ والفارق بين النظريتين واضح فالنظرة الأولى ترى أن الخلاف يرجع إلى أساليب الإنتاج المستخدمة في الدول المختلفة أي إلى الخلاف في الإنتاجية من دولة إلى أخرى.
- ❖ أما النظرية الثانية فإنها ترى العكس , أي أن أساليب الإنتاج واحدة , ولكن تختلف الدول من حيث تمتعها بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج.

وعموما توفر نظرية التجارة الدولية أساسا لأدراك وفهم التبادل الحقيقي للسلع, أو وفقا النظرية "هكشيير أولين" لثمار عملنا الذي نقوم به ومدخراتنا ومواردنا الطبيعية, وهي بالطبع نظرية تحريضية إلى حد ما (البلاوي، 1998، الصفحات 56-57).

الفرع الثالث: نظريات الفكر الحديث

بعد الحرب العالمية الثانية حاول بعض الاقتصاديين التوسع في نظرية التبادل الخارجي وذلك من خلال اتجاهات جديدة في إدخال ما يسمى بالابتكار في نفس التجارة الخارجية وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما سيأتي:

1-نموذج الفجوة التكنولوجية :

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها هيكل المعرفة و المهارات المتاحة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات فالتكنولوجيا لها تأثير كبير على التجارة الخارجية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق، فالتجارة بين الدول تأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج، وهي بذلك تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجيا و المستوردة لها، وهذه الأخيرة دائمة التغير فإنها تؤثر بشكل كبير على التجارة، ولو أن هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة لأخرى .

كما أطلق الاقتصادي « Posner » وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية باسم "تجارة الفجوة التكنولوجية "على النموذج الذي أسسه (سلطاني، 2012-2013، الصفحات 43-44).

2-نظرية دوران المنتج :

نموذج دوران المنتج أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية الذي طوره « Vernon » سنة 1966 ، ويوضح المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها (شرار، 2010، صفحة 146) ، وبناءا على ذلك قدم Vernon افتراضين لبناء نموذجه تمثلا في : (اخرون، 2000، صفحة 36)

- وجود منتجات جديدة تتلاءم مع أصحاب الدخول المرتفعة.

- توفر عنصر العمل الماهر ، ومنه الإنتاج سوف يبدأ في الولايات المتحدة ثم ينتقل إلى دول أخرى .

ويفرق « Vernon » بين ثلاث مراحل التطوير شروط أماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي :

* **مرحلة الإنتاج:** يبدأ تصنيع المنتج في الو-م-ا، وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة، يتم تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية .

***مرحلة النضج:** يبدأ المنتج بالتنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه، مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستمر في إنتاج هذا المنتج بالدول الصناعية ، ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

* **مرحلة النمطية الشديدة :** في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة و السوق الخاصة به معروفة و هنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف المعدات الصيانة و قطع الغيار (يونس، 1999، صفحة 48).

3-نظرية اقتصاديات الحجم :

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا و تعديلا آخر لنظرية Hecksherو Ohlin النسب عناصر الإنتاج، بادخارها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المنسوبة ، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير متكافي تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة الانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية و بالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية تامة الصنع (السلع الاستهلاكية و المنتجات نصف مصنعة السلع الوسيطية ، و بين الدول الصناعية الصغيرة ذات السوق الداخلي الصغير ، و دول الصناعية الكبيرة)(ذات السوق الداخلي الكبير) (يحياوي، 2011-2012، الصفحات 15-16).

- كما يمكن القول عموما أن أغلب النظريات المذكورة تعترف بالدور الإيجابي للانفتاح التجاري ، و بالرغم هناك نظريات تسمح تفسير جزء من التبادل الدولي الحالي حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين الشمال و الجنوب و سبب قيامه ، بينما عمل تبادل ما بين الدول الشمال فيما بينها ، كما فعلته النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية أما الاتجاهات الاقتصادية في الفكر التجاري ، فهي تفسر التبادل أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة و دول الصناعية (العزيز، 2010-2011، صفحة 53).

المطلب الثاني :النظريات المفسرة لسعر الصرف

رغم الاجتهادات المتواصلة من طرف الباحثين في موضوع سعر الصرف و محاولاتهم لبناء تفسير اقتصادي موحد له ، رغم تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر اختلافات اسعار الصرف بين الدول و لكل منها فرضيات و متطلبات تختلف عن الأخرى من أهمها:

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية PPA

ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الاولى و القدرة التي تليها عندما اثير التساؤل عن كيفية اعادة تحديد سعر التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة (لخضر، 2012، صفحة 34) .

كما تبين أن سعر الصرف التوازني بعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أي إن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر (علي، 2013، صفحة 22).

و قد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى :

- اختلاف زمن الدورة التجارية في الدولتين.
- ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا و هذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستياد و الطلب على الصرف الأجنبي
- بالتالي انخفاض كل من الصادرات و عرض الصرف الأجنبي و تفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) و أذواق المستهلكين و الدخول(الطلب).
- وبالثالي تفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية ؟، آي هناك حرية التجارة الخارجية .

و في ضوء هذه الفروض التي تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فانه يمكن توجيه الانتقادات الآتية:

صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن سنة و صعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار.

تهمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة على تحديد سعر الصرف مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة بين الدول ،وأثر المضاربة إذ أن مستوى الدخل يعتبر من العوامل المؤثرة على الإستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.

تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية وأعباء الضرائب.

عدم اهتمام النظرية باثر التعريفة الجمركية المانعة و التي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة و من ثم يتفاوت اثر التجارة على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات (نعيمة، 2011، صفحة 20).

الفرع الثاني: نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف و ملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار و من ثم فان سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض و الطلب و يدعى ذلك بسعر الصرف التوازني.

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية و من ثم ارتفاع قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة و من ثم انخفاض في قيمتها الخارجية.

إذ تتلخص هذه النظرية بالاتي:

- بما إن ميزان المدفوعات و فقراته المختلفة.
- هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية و من ثم عرض البلد للعملة الوطنية، فان وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقا لقوى العرض و الطلب على العملة المحلية و الطلب الخارجي عليها.
- إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل و إن سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتأثر و لا يؤثر في ميزان أللمدفوعات) .
- من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أهو التوازن الحسابي أم التوازن الاقتصادي ؟ فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى إيرادات البلد من الصرف الأجنبي مع مدفوعا ته خلال آية مدة من الزمن أي انه يتصرف إلى حسابات حقوق البلد و ديونه جميعا لذلك فليس له من مدلول في بنائه النظري على أساس القيد المزدوج لذلك فانه قد يخفي وراءه اختلالا في النشاط الاقتصادي لذلك البلد (نعيمة، 2011، صفحة 25).

الفرع الثالث: نظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس كفاءة ومقدرة جهازها الإنتاجي، فمن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية .

فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني، تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع وبالتالي تحسناً في سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة و منه انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها (الامين، 2010-2011، صفحة 50).

الفرع الرابع: نظرية كفاءة السوق

يقصد بكفاءة السوق توفر المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار فكل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات ، معدل التضخم ليتم تحديد سعر الصرف المتوقع بتوافر مبدأ عقلانية الأعوان المتعاملين في السوق ، و كل المعلومات الجديدة المؤثرة في أسعار الصرف الآتية و الآجلة من تكاليف المعاملات الضعيفة و تغيرات أسعار الصرف العشوائية ، و من الانتقادات التي تواجه النظرية إذ هناك جدل حول ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية تتمتع بكفاءة (زهراء، 2010، صفحة 06).

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية، إذ أن سعر الصرف ما هو مؤشر يستجيب بقوة للمؤشرات الاقتصادية الكلية و بدرجة اقل لغيرها و على أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية.

توجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف هي مستويات الأسعار النسبية، التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية والإنتاجية. وسنبين الآن كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها:

وسنفترض أن أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها جدا حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها جدا فقط إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة.

الفرع الأول: التغير في قيمة الصادرات و الواردات

عندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة و سيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.

الفرع الثاني التعريفات الجمركية والحصص:

إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن إستيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

ونفترض أن أمريكا قد فرضت تعريفة جمركية أو حددت حصة على الطلب الياباني إن فرض أن هذه القيود على التجارة يزيد من الطلب المحلي على الطلب الأمريكي ويمثل سعر الدولار إلى الإرتفاع لأن الطلب الأمريكي سيستمر يباع جيدا حتى مع إرتفاع قيمة الدولار، فالتعريفات قيمة عملة الدولار في الفترة الطويلة.

الفرع الثالث تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:

فالزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في إرتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في إنخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية).

الفرع الرابع: ناتج حساب العمليات الراسمالية في ميزان المدفوعات

و يقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج فانتقال رؤوس الأموال من دولة أو أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال (سعاد، 2017-2018، صفحة 05).

الفرع الخامس: كمية النقود

لقد اخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان M Friedman على عاتقة إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود و لكن بصورتها الجديدة و مقالتها الشهيرة (عرض النقد و تغيرات الأسعار و الناتج) و مما تقدم يتضح إن الإفراط في الإصدار النقدي و تزايد كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و بالتالي جعل سلع الدولة المعنية اقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الاستيرادات و انخفاض الصادرات و يقابل ذلك زيادة في طلب على عملات تلك الدول و انخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية (الغالبي، 2011، الصفحات 61-63).

و هذا قد يكون مفيدا للاقتصاد المحلي حيث انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات و بالتالي تحسن رصيد ميزان التجاري.

الفرع السادس: التغير في معدلات الفائدة

إن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي (بوناصري، 2015-2016، صفحة 22)، أما في حالة العكس عند ارتفاع معدلات الفائدة لدى البلدان الأجنبية سيجعل المستثمرين المحليين يرغبون في استبدال عملتهم بعملات تلك الدول لتحصيل أرباح في سوق الخارجية، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيؤدي للزيادة على طلب العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

الفرع السابع: تغير في معدلات التضخم

يؤثر التضخم في سعر الصرف العملات الأجنبية ، حيث يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة ، إي إن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية . (الغالبي، 2011، صفحة 69)

- ✓ فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10 % و يكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلاد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية و بالتالي على العملات الأجنبية ، و بسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير ، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

الفرع الثامن: تدخلات الحكومة

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للدولة تعديل سعر الصرف العملة (الزاوي، 2016، صفحة 23) . عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية الاقتصادية و تتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض و الطلب عليها ، ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة .

الفرع التاسع: التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر الصرف العملة للبلد (الزاوي، 2016، صفحة 19) ، فإذا كان سعر من وجهة العملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية ، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ، و بالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري.

الفرع العاشر: طبيعة الحماية في الجزائر(Sorsa, 1999, p. WP/99/49)

نظرًا لأهمية تحرير التجارة كعامل محدد لـ RER ، هذا القسم يصف بمزيد من التفصيل طبيعة السياسات التجارية الحالية في الجزائر وعلى الحوافز بين الإنتاج من أجل يمكن أن يكون للصادرات وإحلال الواردات تأثير مهم على تنويع الصادرات.

حيث تعتبر الخدمات حصة متزايدة من الدخل القومي في كثير البلدان ومدخل مهم في الصادرات أو في إنتاج السلع في عالم يتحول إلى عولمة الاقتصاد ، يزداد تقديم الخدمات بكفاءة وبأسعار تنافسية بشكل متزايد مهم لتنافسية الصادرات.

وهكذا يصبح تحرير الخدمات عنصر هام في إطار السياسة التجارية الحديثة كذلك. علاوة على ذلك، المناقشة يشمل أيضًا سياسات الاستثمار ، حيث يمكن أن تؤثر هذه السياسات في الجزائر على حوافز الاستثمار فيها مختلف القطاعات.

يتضح أنه على الرغم من بعض عمليات تحرير التجارة منذ عام 1994 ، فإن المستويات الحالية تظل الحماية عالية ، وأن سياسات التجارة والاستثمار متحيزة ضد تنمية الصادرات غير الهيدروكربونية وبالتالي ، فإن بذل مزيد من الجهود في هذا المجال مهم لتنويع الصادرات التي يتعين تحقيقها ب :

- نظام تجارة البضائع في الجزائر.
- حواجز الخدمات .
- حوافز الاستثمار.

المبحث الثاني: العلاقة بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف

يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية و في نظام تسوية المدفوعات الدولية و المعاملات المالية الدولية ، قصد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات مع كبح عمليات تهريب العملة الصعبة و ضبط توسع السوق الموازية و الحد من انهيار العملة المحلية أمام العملات الأجنبية و خاصة من ناحية ثقة المتعاملين بها.

إذ يعتبر أداء سعر الصرف الدينار الجزائري في تفعيل حصيلة التجارة الخارجية مع العالم الخارجي و خاصة في شكل الصادرات خارج قطاع المحروقات و من أهم هذه العلاقات نجد:

المطلب الأول : الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي

لقد كان لنظرية النمو الداخلي الدور الكبير في دراسة العلاقة الايجابية بين التجارة الدولية و النمو الاقتصادي طويل الأجل وهذا من خلال :

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل اسرع.
- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث و التطوير و تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج .
- تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة اكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية .
- تحقيق تخصيص اكبر و كفاءة اكبر في إنتاج المدخلات الوسيطية و تقديم منتجات وخدمات جديدة .

- التجارة الدولية تحفز و تسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة و الصغيرة و التي تكون مرفوقة بطرق التسيير المتقدمة و المهارات ،و التي تسهم في تحفيز النمو و التقدم الاقتصادي و البشري .

- في كثير من الدول الناشئة كالبرازيل و الهند مثلا ،فقد ساهمت المنتجات الصناعية المستوردة في تشجيع الطلب المحلي و من ثم الانتقال إلى مرحلة الإنتاج المحلي لهذه المنتجات .

- تعتبر التجارة سلاحا فعالا ضد الاحتكار ،لأنها تعتبر مشجعا للمنتجين المحليين قصد تطوير إنتاجهم و مواجهة المنافسة الأجنبية ،و هو ما يساهم في إبقاء أسعار و تكاليف السلع الوسيطية و نصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي منخفضة نوعا ما .

الدراسات والأعمال التجريبية المنشورة بدأت في سنوات السبعينات ، وغالبا ما استخدمت هذه الدراسات معاملات ارتباط بسيطة بين نمو الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ، هذه الدراسات وجدت في أعمال Edwards 1989 و 1993 انتهت إلى وجود علاقة وثيقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

ظهور النظرية الجديدة للتجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي أدى إلى التركيز على البحوث التجريبية ذات القنوات التي يمكن أن تؤثر الانفتاح التجاري على معدل النمو ، وعليه فإن تأثير الانفتاح على النمو يكون من خلال طريقين :

1- تكوين رأس المال المادي (النمو مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار)
2- ورأس المال البشري (النمو مدفوعا من خلال اكتساب المهارات والمعارف والتكنولوجيا).

و من أجل تقييم تأثير الانفتاح على النمو (تأثير غير مباشر) هو إقامة نموذج المعادلات، وأشهر النماذج المستخدمة لقياس درجة تأثير الانفتاح على النمو نجد (العزيز، 2010-2011، الصفحات 161-162) :

-دراسة Moghadam Coe 1993,: دراسة أظهرت أن النمو يكون مدفوعا بدافع والتكنولوجيا و الانفتاح، توصلت إلى أن التجارة ورأس المال بصفة عامة هي المسؤولة عن معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين عاما.

- دراسة E Helpman Coe 1995 : قامت بدراسة على عينة من 22من البلدان الصناعية ، بأن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد لا يتوقف فقط على مخزون رأس المال ، ولكن أيضا من شركائها التجاريين، كما أن الأثر الإيجابي لأنشطة البحث والتطوير الخارجية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد يعتمد على درجة من الانفتاح.

- نموذج Seghezzi, Baldwin1996 : وجدت هذه الدراسة من خلال العمل في ثلاثة خطوات لتقدير البيانات ، فكانت نتائج الدراسة أن النمو يكون مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار و الانفتاح التجاري بصفة خاصة ، وهذه النتيجة تم تأكيدها وإثباتها من خلال أعمال Lee 1993 و 1994.

-دراسة Harrison 1996 : ترتكز على التعاريف الممكنة من مؤشرات الانفتاح، وقد استخدمت في كثير من الأحيان سبعة مؤشرات غالبا ما نجدها في الأدبيات الاقتصادية ، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين هذه المؤشرات والنمو الاقتصادي وتطور الصادرات أو الواردات.

- دراسة Lant Pritchett1996 : جمعت هذه الدراسة العديد من المؤشرات التي استخدمت في الأدبيات ، و درست العلاقة المتبادلة بين هذه المؤشرات ، وتبين أن معظمها لا ترتبط ببعضها البعض ، وتفسير ذلك أن لا أحد من هذه المؤشرات تعبر عن مفهوم الانفتاح.

- دراسة j. L Guerin, L. Fontagne1997 : تشير الدراسة إلى أن الأوضاع الداخلية للبلد هي التي تحدد نتائج انفتاح البلد، إذا توافرت شروط معينة كتوافر رأس المال البشري على سبيل المثال ، عندئذ سيكون الانفتاح عنصر مساعد لتفعيل النمو ورد الصدمات الخارجية للاقتصاد.

كخلاصة يمكن القول أن الأعمال التجريبية لدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج مرضية .

المطلب الثاني : الدراسات التجريبية لفحص العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي (رضوان، 2016-2017، صفحة 150) .

إن الدارس لنتائج هذه الدراسة يلاحظ لأول لحظة غياب التوافق والتباين الواضح في نتائج هذه الدراسات والتي يرجع سببها أن عينات الدول كانت تختلف أو فترات الزمنية تختلف إن اشتركوا في عينات الدول وأيضا هناك سبب تقني يتمثل في تعدد تقنيات الاقتصاد القياسي وما إلى ذلك ولعل أهم الدراسات التجريبية والتي كانت مبكرة هي دراسة Baxter و Stockman 1989 حيث استخدما عينة مكونة من 49 بلدا للمقارنة بين سلوك بعض المجمعات الاقتصادية الرئيسية (الإنتاج، الاستهلاك، التجارة الخارجية وأسعار الصرف الحقيقية).

خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1986، وتم تقسيم هذه الفترة إلى قسمين:

* **الفترة الأولى**: تخص سنوات التي سادت فيها أسعار الصرف الثابتة بموجب اتفاقية بريتون وودز (- 1946 1973) .

***الفترة الثانية** : تمتد من 1973 إلى 1986 التي ارتبطت بأسعار الصرف المرنة والنتيجة فإن نتائج هذه الدراسة لم يتوصلا إلى اختلافات منهجية في سلوك هذه المجمعات أي المغيرات الاقتصادية التي ذكرناها للنظام سعر الصرف المستخدم ، أي لا وجود لأي تأثير لنظام سعر الصرف على هذه المتغيرات قبل 1973 ولا بعدها أي بقاءها على حالها.

وهناك دراسة أخرى من طرف mills و wood سنة 1993 التي استندت على تجربة المملكة المتحدة سنة (1855-1990) وتشير أيضا إلى عدم وهو تأثير لنظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي، وأيضا توصل Rose 1994أيضا لنفس الاستنتاجات من خلال دراسة الحالة الألمانية (1960 – 1992).

كما أن هنا دراسة لـ Ghosh و AL سنة 1995 أظهرت أن نظام سعر الصرف لا يؤثر معنويا على النمو الاقتصادي وبعد قيامهم لتعديل التصنيف الرسمي لأنظمة سعر الصرف لتقسيم العلاقة التي تربط بين سياسة سعر الصرف والنمو لم يتوصل الباحثان إلى عزل أي تأثير قوي وواضح لنظام سعر الصرف على نمو المتوسط الناتج المحلي الإجمالي واتضح أن هذا الأخير كان أكثر استقرارا مع مرونة سعر الصرف وفي دراسة لخبراء من صندوق النقد الدولي سنة 1997 توصلوا أيضا إلى نفس النتيجة وتناولت دراسة لكل من Glpch ،: Gutlde، Wolfسنة 2003، آثار وانعكاس نظام سعر الصرف على التضخم وعلى النمو الاقتصادي باستخدام عينة مكونة من 165 دولة تغطي الفترة 1973 – 1999 فاستخلص المنظرون إلى أن البلدان ذات النظام الثابت سجلت تضخم أقل من تلك التي طبقت نظام مرن في حين لم يتوصلوا إلى علاقة ذات دلالة قوية بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي.

الملاحظ من هذه الدراسات التجريبية السابقة أنها كانت تعتمد على التصنيف الرسمي لأنظمة الصرف المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي وهذه الأعمال كلها لم تتوصل إلى وجود علاقة واضحة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

هذا ما أدى الباحثين إلى استخدام تصنيفات أخرى لدراسة العلاقة بين نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي باستخدام التصنيف الفعلي Facto لأنظمة أسعار الصرف المقدمة سنة 2002 توصل كل 2003 – Yeyati Levy et Sturzenegger إلى أن النمو الاقتصادي يكون ضعيفا نسبيا في الدول النامية المتبنية سعر الصرف الثابت والوسيط، ولكن بعد تصحيح عامل الذاتية في اختيار سعر الصرف endogeneité اتضح أن الأنظمة الوسيطة لا تمارس أي تأثير إحصائي مختلف عن الأنظمة العائمة.

هذه النتائج تم تأكيدها من قبل Edward et Levy – Yeyati سنة 2003 باستخدام نفس التصنيف الفعلي Facto لأنظمة أسعار الصرف، انطلاقا من عينة 100 بلد على الفترة 1974 – 2000 فتبين أن صدمات شروط التبادل تكرر حدوثها في نظام سعر الصرف الثابت واتضح بشكل خاص أن الاستجابة كانت غير متناظرة في الأنظمة الثابتة، أين يتجاوب الإنتاج في هذا النظام بشكل أقوى في حالة الصدمات السلبية مقارنة :لصدمات الإيجابية ويؤكد الباحثان أن نظام سعر الصرف الثابت يضاعف من الأثر السلبي لصدمات شروط التبادل ومسببة بذلك انخفاض في النمو.

دراسة Baillier و Perrault و Lafrance 2001 عند تحليل بيانات 25 دولة نامية على الفترة (1973-1998) وجدوا أن أنظمة أسعار الصرف الحرة تقترن بنمو أسرع ولكن فقط في حالة البلدان المتفتحة نسبيا أمام تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وإلى حد أقل البلدان ذات الأسواق المالية المتقدمة.

المطلب الثالث : علاقة سياسة التجارة لسعر الصرف .

سعر الصرف لم يبدأ التحكم فيها إلا منذ بداية سنة 1986 ،قبل هذا التاريخ كان يثبت بالنسبة لعملة واحدة ثم بالنسبة لسلة عملات ،من خلال هذا النمط فان تخفيضات الدينار التي تم اعتمادها سابقا

،لإلغاء هذه التذبذبات لتحرر نمط الصرف في سنة 1994 ،للحصول على ليونة سعر الصرف أما القيمة الخارجية للدينار تحدد في سوق الصرف في إطار حرية العرض و الطلب .

نستطيع القول ،انه عن طريق تطور سياسة الصرف في الجزائر ،يمكن التذكير بالمراحل الثلاثة بحسب تكاملها :

- **المرحلة الأولى (1989-1993)** : التنظيم النقدي و تعديل سعر الصرف في المقدمة للاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ،أعطى نتائج لا باس بها ،و مع نهاية هذه الفترة تم الرجوع الى التوسع النقدي و الذي أدى إلى الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي .

- **المرحلة الثانية (1994**-1998) : في إطار برنامج التعديل الهيكلي نجح في إعادة الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي و هذا بفضل الإبقاء على تناسق السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف .

فتميزت نهاية سنة 1993 باختلالات عميقة داخلية و خارجية (بنك الجزائر،1996 ،رقم18)

- **المرحلة الثالثة (1999- إلى يومنا هذا)** : من جهود الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي إلى جهود بقاء الاستقرار الرامي إلى استقرارية سعر الصرف على مستواه المعهود عند التوازن و مستوى التضخم ألاعتدالي كمؤشرات للدخول إلى اقتصاد السوق(Ex-Gouverneur.Banque.A.2000.P35).

من أدبيات التجارة الدولية هناك سياستان :

- سياسة حرية التجارة .
- وسياسة حماية التجارة .

مع العلم أن ميزان المدفوعات يسجل المعاملات التي تمت بالفعل خلال فترة زمنية عادة سنة ، بينما التعامل في السوق الصرف يتم بصورة يومية لتحديد أسعار الصرف التوازنية بكافة المعاملات بالنقد الأجنبي

لذلك فإن التوازن في ميزان المدفوعات إنما يتم عند سعر صرف يمثل في الحقيقة بمتوسط لأسعار الصرف التوازنية خلال فترة التي يغطيها الميزان ، بحيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على العرض في العملة المحلية في سوق الصرف مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية للعملة لها ، و يعطي بدوره ميزة تنافسية للسلع و الخدمات و الأصول المالية ، التي تصبح أرخص نسبيا فيشجع ذلك الصادرات و يقلل من الواردات ، و يفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي عجز الذي سجله ميزان المدفوعات ، و بالمثل في حالة استمرار فائض الميزان الناتج عن الطلب المتزايد في العملة الوطنية مقارنة بالعرض ، سوف يؤدي هذا الاستمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، الذي ينقص من درجة الميزة التنافسية للسلع و الخدمات للعملة الوطنية ، و الأصول المالية المحلية ، حتى يختفي الفائض و يستعيد الميزان توازنه (قدي، 2003، الصفحات 128-129) .

حيث تعمل سياسات حرية التجارة في إلغاء الأمور الإدارية والعراقيل وكذا القيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية على عكس سياسات حماية التجارة التي تفرض هذه القيود ، أما سياسة حماية البلدان النامية فانها تؤدي إلى ما نتج غير تلك التي تحققها البلدان المتقدمة بحيث تفرض على الأعوان الاقتصاديين منتجات محلية بنوعيات دنينة و بأسعار متدنية أعلى من المنتجات المستوردة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات المستوردة ذات الجودة العالية وهنا يمكن أن يكون أثر جانبي في التجارة على الاقتصاد المحلي وهو ظهور السوق السوداء والتجارة غير الممنوعات بسبب القيود التي تفرضها الدولة على اقتصادها وتظهر الاقتصاد بطرق غير مشروعة بسبب تزايد الطلب وقلة العرض وهو ما يؤدي إلى ظهور سعر الصرف الموازي، وكلما قل قيمة الحماية فإن التأثير لا يكون كبيرا بسبب التعامل الحقيقي ونقص المضاربين خصوصا على السلع المهمة والخاضعة للحماية.

وسياسة سعر الصرف في الحماية تستخدم بأعضاء قيمة ثابتة للعملة المحلية، وتكون أقل وأدنى من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات للمستهلكين المحليين وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين المحليين، وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين الأجانب تقلل من الواردات وترفع من الصادرات، وهو ما سبب أيضا في ظهور شبكات متخصصة في تهريب المنتوجات المحلية ذات الجودة العالية إلى دول الجوار والاستفادة من الفارق في قيمة العملة ، لأن بيعها في السوق الأجنبي يكون أكثر ربحية من السوق المحلي وكذلك رقابة الدولة على سعر الصرف بتوزيعه على أوجه الإنفاق التي تراها ضرورية، وهذا يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فتزداد تدهور قيمة العملة الوصية (رضوان، 2016-2017، صفحة 141) .

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل أسس النظرية حول الانفتاح التجاري و سعر الصرف و العلاقة و العوامل بينهما حيث تعتبر أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية و توسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم و ذلك من خلال توسيع نشاط التصدير و الاستيراد ، فسعر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمية .

حيث يعتبر الانفتاح على العالم الخارجي هدف من بين الأهداف التي تسعى إليه مختلف الدول ، سواء كانت متقدمة أو نامية ، إذ أن هذا الانفتاح يؤدي إلى قيام تجارة متبادلة قائمة على المعاملات التجارية المختلفة من تصدير و استيراد ، كما اظهر الانفتاح التجاري العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدول في الأسواق الأجنبية و التطور التقني.

لقد احدثت الأهمية المتصاعدة للانفتاح التجاري جدلا كبيرا بين الدول خاصة النامية منها ،و ذلك فيما مدى تأثيره على النشاط الاقتصادي و قد ازداد هذا الاهتمام في العقود الأخيرة تزامنا مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة ،و التي استطاعت ان تضم معظم دول العالم تقريبا و فرض شروطها عليهم و التي تتمحور في حتمية الانفتاح التجاري .

تلعب سياسة الانفتاح التجاري دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي ،و ذلك من خلال استيراد السلع التي تساهم في العملية الإنتاجية ،و من جهة أخرى فان نمو الصادرات يعمل على تطوير القدرة التنافسية للسوق المحلية و بالتالي يحقق معدلات نمو مرتفعة .

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية القياسية أثر انفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر

تمهيد

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا الفصل هو تحليل تطور وضعية الصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر خلال فترة معينة، وكذلك تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر، ومحاولة ابراز طبيعة العلاقة كل من سعر الصرف والانفتاح التجاري وتحديد مدى تأثير تغير سعر الصرف على الانفتاح التجاري من خلا استعمال نماذج شعاع الانحدار الذاتي على دولة الجزائر، حيث تحتل نماذج الاقتصادية قياسية مكانة هامة للدراسات الاقتصادية ملائمة على أساس متطلبات في كل المجالات الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل التطبيقي سنحاول التطرق و المرور إلى الدراسة التحليلية القياسية اثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر من (1990-2016) مرورا بما يلي :

المبحث الأول : دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري

- ❖ تحليل تطور المبادلات التجارية خلال (1980-1993) و (1994-2015)
- ❖ التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (1995-2017)
- ❖ التركيب السلعي للواردات خلال الفترة (2000-2009)

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر

- ❖ تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر (1989-2013) و (2000-2016)
- ❖ بناء و تقدير نموذج قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2016)
- ❖ التحليل الاقتصادي لنموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري الجزائري

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا البحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري من خلال توضيح التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة، ودرجة تغطية الصادرات للواردات وفقا لما مرت به السياسة التجارية في الجزائر من مراحل وصولا إلى مرحلة تحرير التجارة الخارجية، وبالإضافة إلى ابراز تأثير من الصادرات و الواردات و تطور التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1980-1993) و الفترة (1994-2015)

الفرع الأول: تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1980-1993)

الجدول رقم (III-1): تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1980-1993) **الوحدة : مليون دج**

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الواردات	40519	48780	49384	49782	51257	49491	43394	34153	43427	70072	87018	13941	18847	20535
الصادرات	52648	62837	60478	60722	63758	64564	34935	41736	45421	71937	12279	23358	29010	23952
الميزان التجاري	12129	14057	11094	11940	12501	15073	-8459	7583	1994	1865	35261	94348	60463	34517
معدل التغطية	129.93	128.82	122.46	121.98	124.39	130.46	80.51	122.20	104.59	104.59	140.52	167.76	132.07	116.83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (تقارير مختلفة)

من خلال الجدول يتضح لنا في هذه المرحلة أن وضعية الميزان التجاري قد شهد في هذه الفترة 1980 فائض قدره 122910م .دج بقي هذا التحسن الى غاية سنة 1985 و التي قدر فيها 15073م.دج والسبب يرجع في ذلك إلى الصدمة البترولية الثانية سنة 1979حيث عرفت زيادة في أسعار البترول.

وبالنسبة لسنة 1986والتي تسجل الاستثناء لقطاع التجارة الخارجية فقد سجل الميزان التجاري عجزا قدر بـ - 8459م.دج ويفسر ذلك بالانخفاض الحاد لأسعار البترول في ظل الصدمة البترولية العكسية، هذا ما يؤكد أن اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات في أسعار المواد الأولية وخاصة النفط، أما في سنة 1987عرف الميزان التجاري فائضا قدر ب7583 م.دج واستمر الفائض في الميزان التجاري إلى غاية سنة 1989قدر 1865م.دج والسبب في ذلك الارتفاع الطفيف لأسعار البترول.

الفرع الثاني: تحليل تطور المبادلات التجارية خلال الفترة (1994-2015)

الجدول الموالي يبين أهم تطورات التجارة الخارجية خلال هذه المرحلة

الجدول رقم (III-2): تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1994-2015) مليون دولار

السنوات	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
1994	9365	8340	1025-	89.05
1995	10761	10240	521-	95.16
1996	9098	13375	4277	174.01
1997	8687	13889	5202	159.88
1998	9403	10213	810	108.61
1999	9164	12522	3358	136.64
2000	9173	22031	12858	240.17
2001	9940	19131	9192	192.47
2002	12009	18825	6816	156.76
2003	13534	24612	11078	181.85
2004	18199	3113	1314	174.26
2005	20357	46001	25644	225.97
2006	21456	54613	33157	254.53
2007	27631	60163	32532	217.73
2008	39479	79298	3919	201
2009	39294	45194	5900	115
2010	40473	57053	16580	141
2011	47247	3489	26242	156
2012	47490	71866	24376	145

2013	55028	64974	9946	118
2014	58580	62886	4306	107
2015	39192	28860	-10332	74

المصدر: المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصاء التابع للجمارك 2016
تاريخ الاطلاع 2022/01/10

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن الصادرات عرفت تدبدبا من فترة (1994-1999) لتسجل ارتفاعا كبيرا سنة 2000 يقدر ب 13220مليون دولار لتنخفض بعدها حتى سنة 2002مجددة ارتفاعها إلى غاية 2008و في سنة 2009 شهدت انخفاضا كبيرا في قيمتها 45194مليون دولار وهذا راجع إلى الهبوط القوي الذي شهدته أسعار البترول في ديسمبر 2008

ومع مطلع 2010بدأت صادرات الجزائر بالانتعاش والخروج من الأزمة التي لحقت بها سنة 2009مسجلة ارتفاعا متدبدب إلى غاية 2012 ثم تعود للانخفاض تدريجيا حتى تصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2015 وهذا راجع إلى تدهور كلي في أسعار البترول.

كذلك الحال بالنسبة لمعدل التغطية الذي عرف هو الأخر ارتفاعا سنة 2006مسجلا أعلى قيمة قدرت ب % 53.254 لينخفض بداية من سنة 2008المقدرة ب 201 %ويواصل سقوطه الحر حتى سنة 2015نتيجة الأزمة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر تلك الفترة. أما بالنسبة للواردات عرفت هي الأخرى تدبدبا من 1994الى غاية 2001لترتفع من جديد سنة 2002مسجلة بذلك 12009مليون دولار حتى سنة 2009إذ انخفضت ويرجع ذلك إلى السبب المذكور سابقا، لتواصل ارتفاعها لتصل إلى أعلى قيمة 58580مليون دولار سنة 2014لتنخفض من جديد سنة 2015ب 39192مليون دولار.

أما فيما يخص الميزان التجاري عرف مجزا في السنتين (1994-1995) ويظهر ذلك في معدل التغطية الذي يقدر ب 05.98%و 16.95%وهذا راجع إلى انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول، كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل أيضا إلى ارتفاع حجم الواردات ، بعد ذلك بدأ بالتحسن في السنتين المواليتين مجددا، ومن بداية 2000حتى 2008عرف الميزان التجاري تدبدبا ليسجل أعلى قيمة بحوالي 16580مليون دولار في سنة ،2010ويرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط و التي حطمت رقما قياسيا إلا أن هذا الفائض انخفض مجددا سنة ، 2011ليسجل مجزا تاما سنة 2015 المقدر ب -1033.

جدول رقم :(3-III): الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2017)

	2013		2014		التطور %	2014		2015		التطور%
	دج	دولار	دج	دولار		دج	دولار	دج	دولار	
الواردات	4368548	5528	4719708	58580	6.45	471970 8	58580	5193460	51702	-11.74
الصادرات	5157233	64974	4837538	60054	-7.57	483812 9	60061	3481837	34668	-42.27
الميزان التجاري	788685	9946	117830	1474	-	117830	1474	-1711623	-17034	-
معدل التغطية%	118		103		-	103		67		-
	2015		2016		التطور %	2016		2017		التطور%
	دج	دولار	دج	دولار		دج	دولار	دج	دولار	
الواردات	51934 60	51702	515477 7	47089	-8.92	515477 7	47089	5099907	45957	-2.40
الصادرات	34818 37	34668	328658 9	30026	-13.39	328658 9	30026	3857097	34763	15.78
الميزان التجاري	-17116 23	-17034	-186818 8	-17063	-	-186818 8	-17063	-1242810	-17034	-
معدل التغطية%	67		64		-	64		76		-

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

(تقارير سنة 2018) تاريخ الاطلاع 2022/02/10

من خلال الجدول 3 يتبين أن الميزان التجاري عرف انخفاضا واضحا في سنة 2013مقارنة بسنة 2014 حيث كان 9946مليون دولار ليصبح 1474مليون دولار وكذلك من نتائج تغطية الصادرات للواردات تحصلنا على معدل تغطية يقدر ب 118 %سنة 2013مقارنة ب 103 %سنة ،2014وهذا راجع لتدهور أسعار البترول على المستوى الدولي وتراجع حجم الصادرات من 64974مليون دولار سنة 2013إلى 60054مليون دولار سنة 2014وزيادة حجم الواردات من 55028مليون دولار إلى 58580مليون دولار، وقد واصل الميزان التجاري في معجزه حيث وصلت قيمته 034 17-سنة 2015واتضح جليا في معدل التغطية فقد عرف ركوض بنسبة ،67 % ليواصل انخفاضه سنة 2016بنسبة تغطية قدرت ب % 64 ومجز في الميزان التجاري بقيمة - 063 17مليون دولار وتراجع حجم الصادرات المقدر ب 026 30مليون دولار، ليعود وينتعش قليلا سنة 2017حيث قدرت قيمةالصادرات 763 34مليون دولار ونسبة معدل التغطية قدرت ب ،76 %أما فيما يخص الميزان التجاري فقدرت قيمته 17037 -مليون دولار.

1-تطور التجارة الخارجية فترة (2013-2014)

ونستطيع توضيح ذلك حسب الشكل (1-1) التالي:

الشكل رقم (III-1): يوضح الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2013-2014)

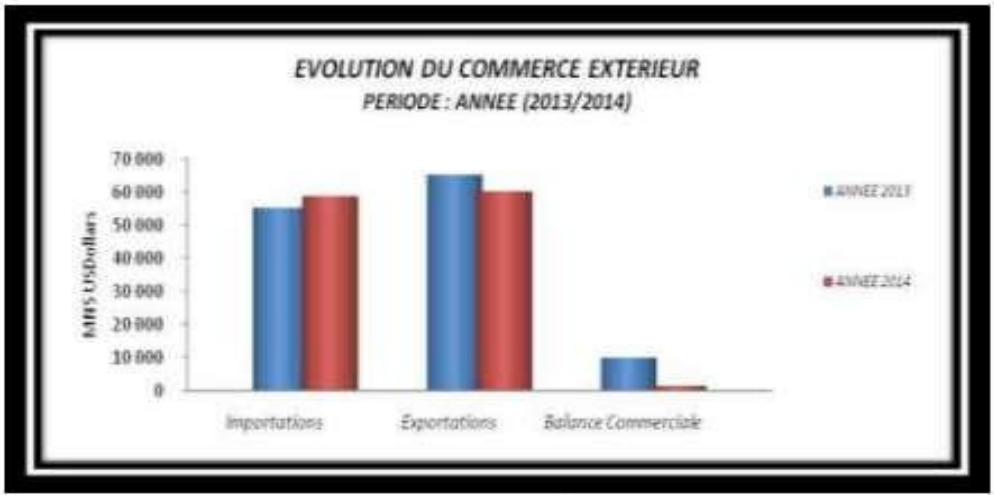

المصدر: المديرية العامة للجمارك المركز للأعلام الآلي و الاحصاء التابع للجماركCNIS
(تاريخ الولوج 2022/04/02)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ: أن الواردات عرفت ارتفاعا طفيفا من سنة 2013إلى سنة 2014 على عكس الصادرات التي انخفضت خلال هذه الفترة مما أثر سلبا على تطور الميزان التجاري الذي نلاحظ أنه انخفض هو الآخر ويعود سبب ذلك إلى تدهور أسعار البترول.

الشكل رقم (III-2): تطور التجارة الخارجية فترة (2014-2015)

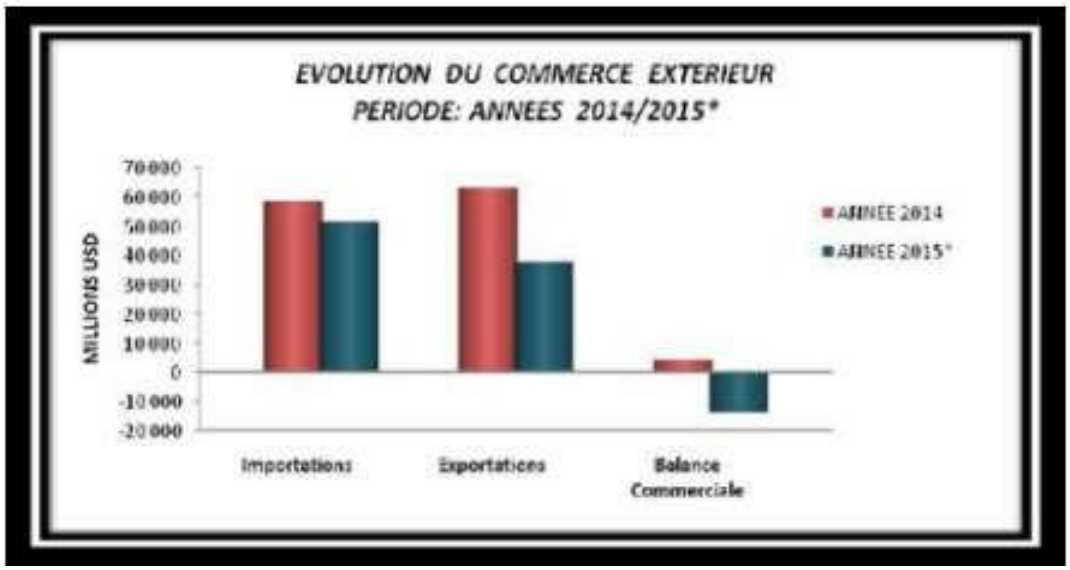

المصدر: المديرية العامة للجمارك المركز للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجماركCNIS

(نفس تاريخ الولوج 2022/04/02)

يوضح الشكل أعلاه أن الواردات عرفت انخفاضا طفيفا من سنة 2014إلى سنة ، 2015أما بالنسبة الصادرات سجلت انخفاضا ملحوظا خلال هذه الفترة وبالتالي انخفاض كبير في الميزان التجاري لسنة 2014 مقارنة بسنة 2015كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (III-3): تطور التجارة الخارجية فترة (2015-2016)

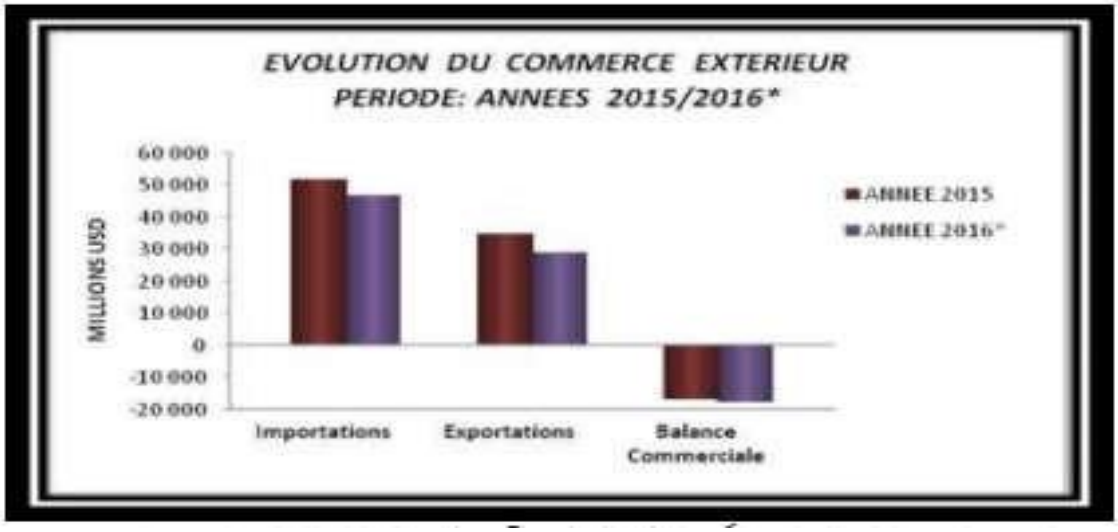

المصدر : المديرية العامة للجمارك المركز للإعلام الآلي و الاحصاء التابع للجمارك CNIS

(نفس تاريخ الولوج)

يوضح الشكل أعلاه يوضح أن الميزان التجاري لسنة 2015يسجل ارتفاعا طفيفا جدا مقارنة بسنة 2016الحال بالنسبة للصادرات والواردات التي يلاحظ انخفاضها بنسبة قليلة من 2015الى 2016.

الشكل رقم (III-4): تطور التجارة الخارجية فترة (2016-2017)

المصدر: المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك
(تاريخ الولوج 2022/04/06)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الواردات عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2017مقارنة بسنة2016 و الصادرات في سنة 2017حققت انتعاشا خلال هذه الفترة مقارنة بسنة 2016 وفيما يخص الميزان التجاري نلاحظ تسجيله لعجز واضح وتراجع كبير بالنسبة لسنة، 2016 ويعود سبب ذلك إلى تدهور في أسعار البترول.

الشكل رقم (III-5): تطور الميزان التجاري فترة (2000-2010)

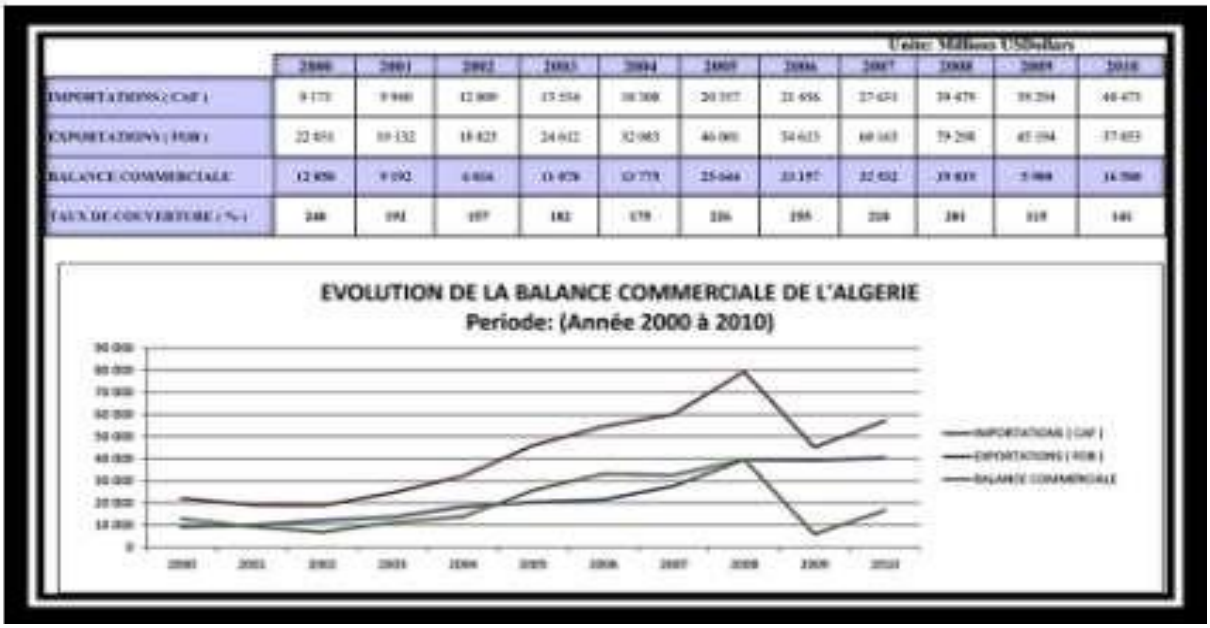

المصدر: المديرية العامة للجمارك المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك
(تاريخ الولوج 2022/04/06)

من الشكل يتضح لنا أن المنحنيات في تصاعد مستمر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000الى 2008 حيث شهدنا قيم كل من الواردات والصادرات والميزان التجاري ومعدل التغطية سنة 2000 بالترتيب كالاتي 9173 م.دولار، 22031 م.دولار، 12858 م.دولار 248 %.والقيم سنة 2008 تمثلت في 39479 م.دولار ، 79298 م.دولار.

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (1995-2017)

الجدول رقم (III-4): التطور السلعي للصادرات فترة (1995-2017) الوحدة مليار دولار

السنوات	م.غذائية	ط.و المحروقات	م.أولية	م.نصف مصنعة	ت.فلاحية	ت.صناعية	س.استهلاكية	المجموع
1995	011	9731	41	274	5	18	61	10240
1996	136	12494	44	496	3	46	156	13375
1997	37	13378	40	387	1	23	23	13889
1998	27	9855	45	254	7	9	16	10213
1999	24	12084	41	281	25	47	20	12522
2000	32	21419	4	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	19091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23923	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	-	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	-	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	193	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	-	42	49	57053
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	73489
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	71866
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	37787
2013	402	62960	109	1458	-	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	234	35724	106	1639	1	18	1	37787
2016	327	27102	84	1299	-	53	18	28883
2017	8437	1992	1524	10981	611	13962	8450	45957

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية عن الموقع الالكتروني
(تاريخ الاطلاع 2022/04/07)

الفرع الأول: التركيب السلعي للصادرات خلال الفترة (2000-2016)

جدول رقم (III-5): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2013)

السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	الطاقة و المحروقات	سنوات
2000	21419	612	32	458	11	47	13
2001	18484	648	28	504	22	45	12
2002	18091	734	35	551	1	50	27
2003	23939	673	48	509	1	30	35
2004	30925	788	65	552	/	52	16
2005	45588	907	67	656	1	36	14
2006	53608	1184	73	828	1	44	43
2007	59605	1312	88	993	1	44	34
2008	77192	1954	119	1384	/	69	32
2009	44411	1066	113	692	/	25	49
2010	56143	1619	305	1089	/	27	33
2011	71662	2140	357	1495	/	36	16
2012	70571	2048	314	1519	/	30	18
2013	63326	2161	402	1608	/	25	18

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات: -المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني **http://www.douane.gov.dz**:تاريخ الاطلاع (2022/04/08) و المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك C.N.I.Sعلى الموقع الالكتروني**http://www.ons.dz**
(تاريخ الإطلاع2022/04/08)

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية من الطاقة و المحروقات انخفضت من سنة 2000من 21419إلى 18484سنة 2001لتبدأ في التصاعد بعدها سنة 2008مسجلة أعلى قيمة تقدر ب 77192و هذا راجع للارتفاع الكبير لأسعار البترول الذي أثر إيجابا على ارتفاع الصادرات و تحسن الوضعية الاقتصادية ،أما سنة 2009فسجلت انخفاضا كبيرا وصل إلى 44411مليار دولار و يعود السبب إلى التراجع و التدهور الكبير الذي شهدته أسعار البترول ، أما بعد 2009فسجلت ارتفاعا طفيفا متذبذبا إلى غاية

2011لتنخفض سنة 2012و 2013إلى حوالي 70571و 63326مليار دولار على التوالي و ذلك نظرا للانخفاض الكبير لأسعار البترول الذي شهدته هذه الفترة سجلت كل من المواد الغذائية، الأولية، والنصف مصنعة تذبذبات في قيمها خلال الفترة2000 ، 2007لتشهد بعد ذلك سنة 2008ارتفاعاكبيرا قدر على التوالي 1954 ،119، 1384مليار دولار و هذا راجع للوضعية الاقتصادية الجيدة التي كانت تشهدها الجزائر خلال تلك السنة ، لكن مع الأزمة العالمية التي عرفتها أسعار النفط نهاية 2008انخفضت قيم كل المواد المذكورة سابقا سنة . 2009مع بداية 2010عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا نظرا لارتفاع الطاقة والمحروقات الذي أثر إيجابا على مختلف القطاعات المذكورة سابقا حيث سجلت قيمها على التوالي ب 1619، 305، 1089مليار دولار لتصل إلى أعلى قيمة سنة 2013قدرت بحوالي 2161، 402، 1608مليار دولار على الترتيب.

أما فيما يخص التجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية عرفت تدبدبا طفيفا خلال كل الفترة 2013-2000 حيث سجلا كأعلى قيمة لهما 69 ،49مليار دولار على التوالي أما أدنى قيمة 12.25مليار دولار على الترتيب على عكس التجهيزات الفلاحية التي يلاحظ ارتفاعها فقط من سنة 2000إلى 2001مسجلة 22مليار دولار لتعد بعد ذلك شبه منعدمة مقارنة بجميع القطاعات الأخرى.

مما سبق نستنتج أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل فترات سنوات الدراسة، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية و المواد الأولية و المواد نصف مصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية و الصناعية و السلع الاستهلاكية، و من بين هذه المنتجات فالمواد نصف مصنعة تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ثم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

الفرع الثاني: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية فترة: 2014-2016

جدول رقم (III-6): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية 2014-2016 (مليون دولار)

الصادرات	سنة 2014		سنة 2015		سنة 2016	
	الدولار	النسبة%	الدولار	النسبة%	الدولار	النسبة%
المواد الغذائية	323	0.51	234	0.62	327	1.13
الطاقة و المحروقات	60304	95.89	33724	94.54	27102	93.84
المواد الأولية	109	0.18	106	0.28	874	0.29

المواد نصف مصنعة	2121	3.37	1693	4.48	1299	4.50
التجهيزات الفلاحية	2	-	1	-	-	-
التجهيزات الصناعية	16	0.03	18	0.05	53	0.18
السلع الاستهلاكية	11	0.02	11	0.03	18	0.06
المجموع	62886	100	37787	100	28883	100

Source :Les statistiques de commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2015 et 2016, rapport annuel de centre national de l'informatique et des statistique

(تاريخ الولوج 2022/04/09)

من خلال الجدول 06 :يتضح أن الطاقة و المحروقات سجلت أعلى قيمة من حيث صادرات الجزائر سنة 2014ب 60304مليون دولار تليها المواد نصف مصنعة بقيمة 2121مليون دولار و المواد الغذائية بقيمة 323مليون دولار و كذلك المواد الأولية ب 109مليون دولار ، أما بالنسبة التجهيزات الفلاحية، الصناعية و السلع الاستهلاكية سجلت قيم ضئيلة مقارنة بالتركيبات السلعية السابقة سنة 2015عرفت تدبدبا في القيم مقارنة بسنة 2014حيث انخفضت قيمة الطاقة و المحروقات إلى 35724مليون دولار و يرجع السبب إلى انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة، أما المواد الغذائية، نصف مصنعة، المواد الأولية و التجهيزات الفلاحية هي الأخرى عرفت انخفاضا لما كانت عليه سنة 2014على عكس التجهيزات الصناعية التي عرفت ارتفاعا طفيفا و ذلك لاهتمام الجزائر بالإنتاج الصناعي في هذه الفترة محاولة بذلك تطوير القطاع الصناعي نظرا لتدهور أسعار البترول و ذلك لخلق البديل له و تكوين قاعدة صناعية قوية، أما قيمة السلع الاستهلاكية بقيت كما كانت عليه سابقا. سنة 2016عرفت انخفاضا طفيفا في الطاقة و المحروقات، المواد الأولية، النصف مصنعة مقارنة بما كانت عليه في 2014و 2015حيث سجلت على التوالي 27102مليون دولار الطاقة والمحروقات، 84مليون دولار المواد الأولية(1299مليون دولار)نصف مصنعة، على عكس المواد الغذائية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية التي عرفت ارتفاعا مقارنة ب 2014و2015 .

مما سبق نستنتج أن الطاقة والمحروقات لا زالت تعرف انخفاضا مستمرا من 2014إلى 2016و هذا لارتباطها بالتذبذب المتواصل لأسعار النفط الذي أثر على التركيبات السلعية الأخرى إذ انخفضت هذه الأخيرة وذلك راجع لاعتماد الجزائر على عائدات المحروقات في صادرو الاهتمام الضئيل بالقطاعات الأخرى.

الشكل رقم (III-6): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية (2014-2016)

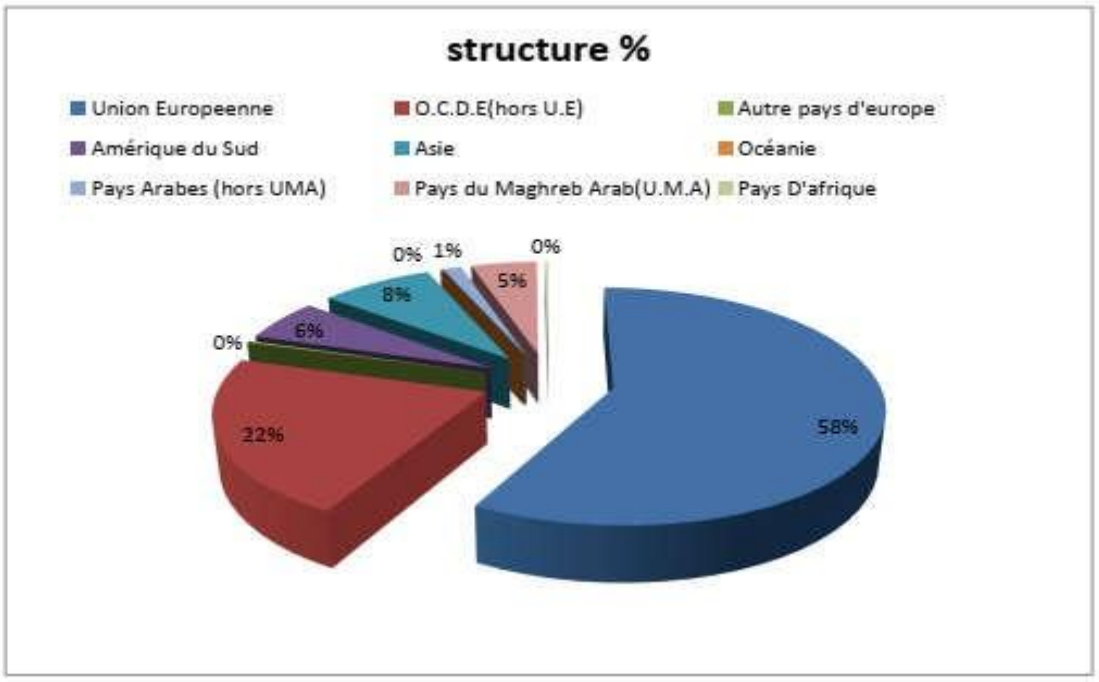

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على Les statistiques de commerce extérieur de l'Algérie pour l'année

(تاريخ الاطلاع 2022/04/09)

من خلال الشكل 06 أعلاه: يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي لها حصة الأسد من الصادرات الجزائرية بنسبة 57.95 %ثم تليها مباشرة دول منظمة التعاون الاقتصادي و ذلك بنسبة 21.64%من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج المحروقات و تعتبر كل من دول الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الاقتصادي أهم منفذ للصادرات الجزائرية سنة 2016 و تتصدر هذه الدول على التوالي: ايطاليا، فرنسا، الو.م. الأمريكية ويرجع السبب الرئيسي في ذلك للاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف التي تربط الجزائر هذه الدول بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين هذه الدول من جهة أخرى .كما يكمن سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبرى من الصادرات كونهما تضمان أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة و التي تعتبر من أكبر البلدان المستهلكة للمواد الأولية و المواد الخام كمدخلات لصناعاتها ،هذه الأخيرة التي يأتي عليها الطلب أساسا من الدول الصناعية المتقدمة و هو ما يفسر لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاتها المحلية و على رأسها النفط .أما أقل الدول نسبة التي تصدر لها الجزائر هي دول إفريقيا 0.18%.

المطلب الثالث: التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009

الجدول رقم (III-7): التركيب السلعي للواردات لفترة 2000-2009 الوحدة 10^6دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المواد الغذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5810
الطاقة و المحروقات	129	139	145	114	173	212	244	324	54	488
المنتجات الخام	428	478	562	689	784	751	843	1325	1394	1188
منتجات نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10248
سلع التجهيز الفلاحية	85	155	148	129	173	160	96	146	174	229
سلع التجهيز الصناعية	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528	10026	13093	15044
السلع الاستهلاكية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	3751	6397	6096
مجموع الواردات	9174	9941	12007	13533	18309	20357	21456	27631	39479	39103

المصدر: 2000-2007 وزارة المالية على الموقع www.mf.gov.dz ، 2008-2009 على الموقع: www.dgpp.mf.gov.dz (تاريخ الولوج 2022/03/31)

ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (III-7): التركيب السلعي للواردات لفترة (2000-2009)

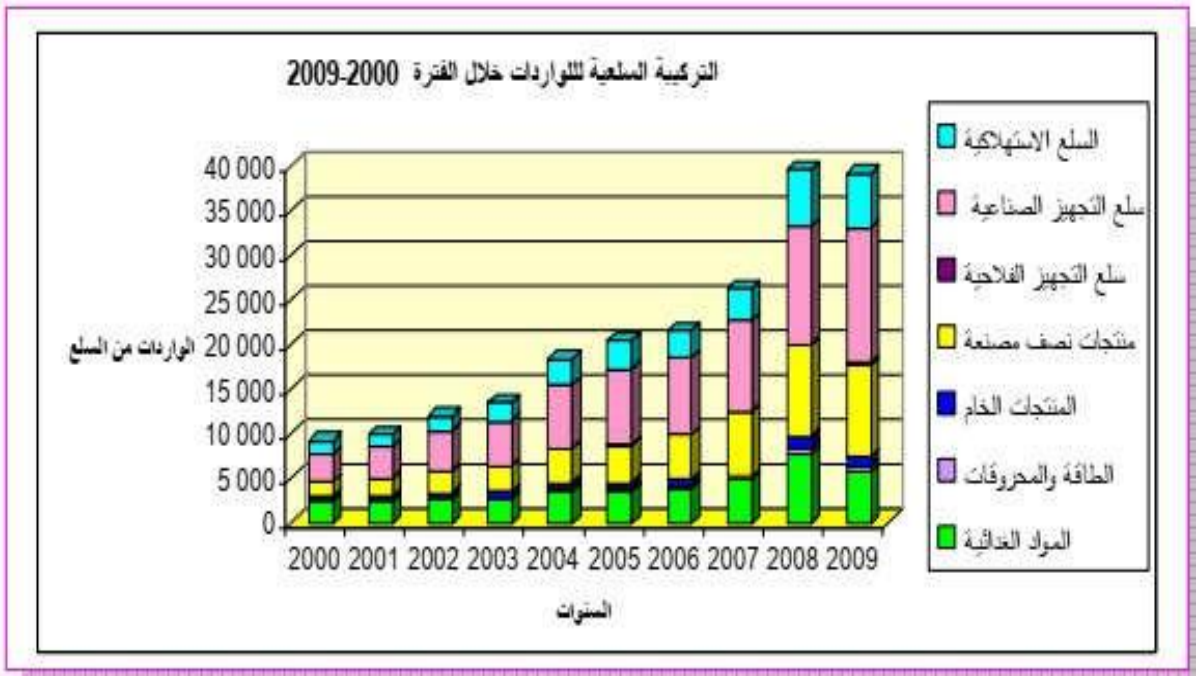

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

من خلال القراءة الأولى لمعطيات الجدول والشكل الذي يعطي صورة أوضح، نلاحظ أن الواردات في تزايد بشكل تصاعدي خلال الفترة 2000-2009 حيث انتقلت من 9174مليون دولار خلال سنة 2000إلى 20357مليون دولار سنة 2005وصولاً إلى 39103مليون دولار سنة 2009هذا الارتفاع في الواردات بالدرجة الأولى يعود إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايداً معتبراً، وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة، فرغم أن كل المواد المستوردة يمكن إنتاجها محليا، فقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 08مليار دولار، وتمثل الواردات الغذائية نسبة 30%من مجموع الواردات في سنة 2008إضافة إلى أن قطاع الفلاحة يستحوذ على إمكانيات تقنية ويد عاملة إضافة إلى العوامل المناخية المساعدة على الإنتاج.

أما عن سلع التجهيز الصناعي فقد احتلت حصة الأسد من مجموع الواردات إذ بلغت 3435مليون دولار سنة ،2001بعدما كانت 3068مليون دولار سنة 2000لتقفز سنة 2009إلى 15044مليون دولار، هذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية وسياسة الاستثمار في مخطط الإنعاش الاقتصادي

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف في الجزائر

قامت العديد من الدول النامية من بينها الجزائر باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي حيث قامت العديد من التخفيضات بقيمة الدينار الجزائري محاولة بذلك الخروج من اقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق سعيا للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد واعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني

المطلب الأول : تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر (1989-2013) و (2000-2016)

لدراسة تطور اسعار الصرف نعتمد على بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(III-8): يوضح تطور سعر الصرف في الجزائر الفترة (1989-2013)

السنة	سعر الصرف %
1989	7.61
1990	8.96
1991	18.47
1992	21.84
1993	23.35
1994	35.06
1995	47.66
1996	54.75
1997	57.71
1998	58.74
1999	66.57
2000	75.26
2001	77.22
2002	79.68
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.28
2006	72.65
2007	69.29
2008	64.58
2009	72.65

2010	74.39
2011	72.94
2012	77.54
2013	79.37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي سنة 2014

يوضح لنا الجدول رقم: 09 تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2013حيث نلاحظ من خلال الجدول أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة 1990-2000حيث انتقل من قيمة 8.96دج مقابل 1دولار في سنة ، 1990الى 75.26سنة 2000 و سجل استقرار نسبي خلال الفترة 2000-2007و هذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في لميزان التجاري الجزائري كما سجلت سنة 2008ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل الى 64.58دينار جزائري مقابل 1دولار و هذا راجع الى الازمة المالية العالمية ، و عرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة 2009 -2013حيث سجل 78.15دج مقابل 1دولار خلال سنة 2013رغم الفائض المسجل في الميزان لتجاري خلال هذه الفترة كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات و التي وصلت الى 98% و المسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوربك.

تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)

الجدول رقم (III-9): يوضح تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للفترة (2000-2016)

السنة	(DA/US)exch
2000	75.26
2001	77.22
2002	79.22
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.28
2006	72.65
2007	69.26
2008	64.58
2009	72.65

2010	74.39
2011	72.94
2012	77.54
2013	79.37
2014	80.58
2015	99.43
2016	109.47

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الإحصائية لبنك الجزائر سنة 2017

من خلال الشكل يمكن توضيح تطور سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي للشكل التالي:

الشكل رقم (III-9): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري (2000-2016)

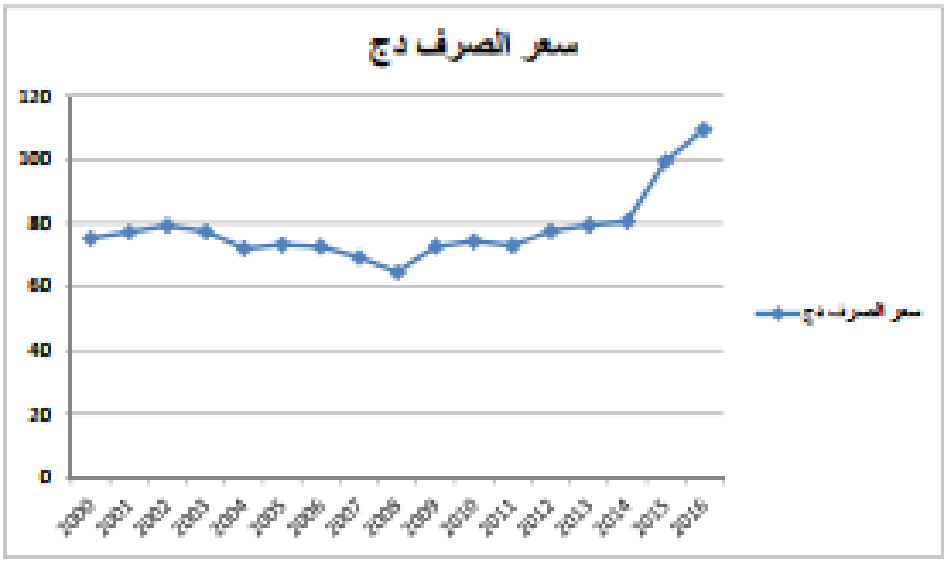

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر سنة 2017

نلاحظ من الشكل البياني رقم 09: سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة 2000-2016 مر بأربعة مراحل اساسية يمكن اجازها في ما يلي:

المرحلة الأولى (2000-2003): عرف سعر الصرف الدينار الجزائري طيلة هذه المرحلة استقرار نسبية حيث سجل ما بين 75.26دج للدولار الأمريكي الواحد في سنة 2000و 77.39دج لواحد دولار امريكي في سنة 2003،ولعل ذلك يرجع إلى التسيير المحكم الاحتياطات الصرف الأجنبي حيث سمحت التطورات الايجابية المتواصلة لأسعار الصرف طبلة خلال سنوات المرحلة الأولى، وهذا يشكل ضمانا لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية.

المرحلة الثانية (2004-2008): عرف سعر الصرف الدينار طيلة سنوات المرحلة الثانية انخفاضا محسوسا، هذا ما يدل على تحسن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، حيث سجل 72.06دج في 2004 مقابل واحد دولار إلى أن بلغ 64.58دج للدولار الواحد في ،2008وذلك راجع الارتقاء كل من أسعار البترول واحتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهما في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا.

المرحلة الثالثة (2009-2016): عرف منحنى سعر الصرف الدينار في هذه المرحلة ارتفاعا محسوساً، حيث سجل في 2009معدل 72.65دج مقابل واحد دولار ليصل إلى 77.54دج للدولار الواحد في ،2012هذا ما يدل على انخفاض جديد لقيمة الدينار الجزائري رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98%والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك. كما تواصل التراجع على مستوى قيمة الدينار بعد 2014حيث عادل 80.84دج للدولار الواحد، وبين سنتي 2015و 2016انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 90دينار للدولار الواحد في 2015إلى 100.47دينار في 2016أي تراجعا بنسبة 8%مقابل انخفاضا قدره 19.8 %في سنة ،2015وهذا راجع لاتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار البترول، تزامنا مع تدهور المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار انخفض السعر الصرف الاسمي للدينار.

المطلب الثاني: بناء و تقدير نموذج قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2016)

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج اقتصادي قياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر من اجل معرفة أهم المؤشرات التي تؤثر فيه خاصة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي قمنا بإضافته نظرا للتغيرات التي يشهدها في الفترة الأخيرة.

تقدير النموذج

يمكن وضع النموذج القياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر كما يلي:

$$TCH = c_0 + c_1 ouv_t + c_2 PIB + \sum_t$$

حيث:

TCH: سعر الصرف

Ouv:الانفتاح التجاري

PIB: الناتج المحلي الإجمالي

c2 c1 c0:معلمات النوح

t :تمثل الزمن اي قيمة المتغير في سنةt

$\sum t$:الخطأ العشائي

الفرع الأول: البيانات المستخدمة في تقرير النموذج القياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف

تتمثل البيانات المستخدمة في تقرير النموذج بالبيانات السنوية للفترة) ،(2016_1990حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة لتجارة و التنمية.

الفرع الثاني: الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للانفتاح التجاري و سعر الصرف

لتقدير نموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الباحث عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و من تم الوصول إلى افضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى، و كمرحلة ثانية استخدام طريقة المربعات المصححة كليا والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، و يتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي.

الفرع الثالث: استقرار السلاسل الزمنية

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك، و تعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة مدى استقراريه السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية و معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، و قد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار.

1- تقييم و اختبار النموذج

جدول رقم(III-10): اختبار Avgmented dickey-fuller adf test statistic ADF

	ADF						
المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة	القيمة عند %1	القيمة الحرجة %5	القيمة الحرجة %10	الاحتمال	القرار
TCH	TCH	-1.38	-3.71	-2.98	-2.63	0.57	عدم رفضH0
	D(TCH)	-2.69	-3.69	-2.97	-2.63	0.08	رفض H0
OUV	OUV	-1.26	-3.72	-2.98	-2.63	0.62	عدم رفضH0
	D(OUV)	-3.40	-3.72	-2.98	-2.63	0.62	H0رفض

PIB	PIB	-3.30	-3.72	-2.98	-2.63	0.025	H0عدم رفض
	D(PIB)	-6.89	-3.69	-2.98	-2.63	0.0000	H0رفض

مصدر : من إعداد الطالبة باستعمال برنامجeviews8.

يتضح من اختبار ADF انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، الا انه لا يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفرق الأول لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة .وان الفرق الأول لها من الرتبة، الخلاصة أن جميع السلاسل ساكنة و من نفس الرتبة و من ثم يمكن إجراء اختبار التكامل باستعمال طريقة OHANSEN

2- منهجية التكامل المشترك باستعمالJOHANSEN

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSENفي اطار نموذجVAR لان هاته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي، و تعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر من الطرق المختلفة، لأن مقراتها أقل تحيزا و أكثر استقرارا و خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي يعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(III-11): اختبار التكامل للمتزامن لجوهانسنJOHANSEN.

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	احصائية ا لأثر *	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.80	55.59	29.79	0.0000
على الأكثر 1	0.52	17.44	15.49	0.0252
على الأكثر 2	0.011	0.26	3.84	0.6039
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيم الميزة العظمى* *	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.80	38.15	21.13	0.0001
على الأكثر 1	0.52	17.17	14.26	0.0169
على الأكثر 2	0.011	0.26	3.84	0.6039

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال برنامجeviews8.

من خلال الجدول 12نلاحظ أن إحصائية الأثر المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%في الصنف الأول والثاني. وعليه فإننا نرفض الفرضية الدمية ونقبل الفرضية البلدية.

ونقول ان لدينا علاقة تكامل مشترك، اما الصنف الثالث فإننا نلاحظ أن إحصائية الأثر المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة وعليه فإننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، ونقول انه ليس لدينا علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

3- منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياFMOLS

كل من PHILIPS و HANSEM 1990 و PHILIPS و MOON 1990 طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشتركBUM وJEON 2005و عرفت بنهج ، FMOLSو تتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي و تحيز المعلمات كما تعمل هذه الطريقة على اختبار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأول OLSو الهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في تقدير و هذه الطريقة و تقدم نتائج احسن خاصة مع العينات الكبيرة، كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي:

جدول رقم (12-III) مقدرات المعلمات الاجل الطويل باستخدام طريقة مربعات الصغرى المصححة كليا.

المتغير التابع			
التغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية	الاحتمال
OUV	0.815	5.053	0.0000
PIB	29.014	6.034	0.0000
C	16.067	2.076	0.0493
DW=1.63	AJDR^2=0.55		R^2=0.58

المصدر : من إعداد الطالبة باستعمال برنامجeviews8

يبين الجدول رقم 13: نتائج الانحدار المصحح كليا FMOLSلتفسير متغير الانفتاح التجاري و سعر الصرف باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية : الانفتاح التجاري + الناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية عند مستوى ،1%كما أن التقديرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغ معامل التحديد معدل 0,58و هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 58%من

التغير في سعر الصرف، اما النسبة المتبقية ،42%فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، و المعادلة التالية توضح الشكل النهائي لنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة

$$TCH= 16.067+0.815ouv_t+29.014\ PIB_t+\sum_t$$

المطلب الثالث: التحليل الاقتصادي لنموذج الانفتاح التجاري و سعر الصرف

من خلال الجدول 12 نلاحظ وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف بحوالي 0,815وحدة، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع صادرات المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر بالدرجة الأولى يؤدي إلى ارتفاع الانفتاح التجاري الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) قد أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة طردية بينه و بين معدل سعر الصرف، حيث إذا ارتفع معدل سعر الصرف بوحدة واحدة يرتفع بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 29,014وحدة وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة طردية بين معدل سعر الصرف والناتج المحل الإجمالي (النمو الاقتصادي).

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة تحليلية و قياسية للانفتاح التجاري و سعر الصرف في الجزائر، و من خلال قيامنا بالدراسة التحليلية الأولى لكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري، و تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار، توصلنا إلى وجود خلل هيكلي في تطور ميزان التجاري الناجم في السياسات و التوجيهات التنموية الاقتصادية والتجارية المتبعة، و التبعية للاقتصاد الوطني المفرطة لمورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من الربوع البترولية التي تحدد مستويات أسعارها عن طريق العرض والطلب في الاسواق الدولية، مما أدى إلى عدم وجود انسجام في تطور كل من الصادرات والواردات، وهشاشة الاقتصاد الوطني أمام الهزات و الأزمات الاقتصادية الخارجية، خاصة العوامل الخارجية المتعلقة بتغيرات اسعار المحروقات و تقلبات اسعار الصرف، وأثناء لتطرقنا للدراسة القياسية، و لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة استعنا ببعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى، FMOLSبالاعتماد على برنامج EVIEWS8حيث توصلنا في الاخير و من خلال النموذج إلى:

- ✓ مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف معنوية إحصائية في النموذج.
- ✓ وجود تأثير بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة

خاتمة

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات اذ تعد اسعار الصرف اداة لربط الاقتصاد المحلي العالمي هذا من جانب، ومن جانب اخر ان استيراد السلع من احدى البلدان الاجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الاجنبي في السوق الوطني، او بعبارة اخرى فان الواردات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الاجنبية في السوق الوطني، ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف الا أنها كلها تؤكد ان سعر الصرف هو:

" عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الاجنبية والعكس, وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الأجنبي"

في اطار العلاقات الاقتصادية تواجه الجزائر مشكلة تتجلى في ان نسبة كبيرة من ايرادات الصادرات مقومة بالدولار الامريكي واغلب واردات الجزائر من منطقة الاورو مما جعل الجزائر تواجه الفرق بين العملتين خاصة في حال انخفاض الدولار امام الاورو.

حيث تمت دراستنا في الاجابة على اشكالية المطروحة: ما أثر الانفتاح التجاري وسعر الصرف في الجزائر؟ هدف توضيح العلاقة بينهما في المدى الطويل إذ قمنا بتقدير وتحليل سعر الصرف كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة للانفتاح التجاري و الناتج المحلي الإجمالي.

حيث أن وضعية الاقتصادية للدول مرهونة بدرجة انفتاحها بارتفاع الصادرات مما يؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف وقد استعملنا نموذج استقرار السلاسل الزمنية، تقييم و اختبار نموذج اختبار، ADF التكامل المشترك، و طريقة المربعات الصغرى .

نتائج الدراسة

-يتحدد سعر الصرف في الجزائر عن طريق آلية العرض و الطلب في السوق المالية.

-مسألة اختيار نظام الصرف الملائم هي مسألة تجريبية بالأساس وان تقييم مختلف المحددات هو وحده الكفيل بالإرشاد في هذا الاختيار إذن له تأثير ايجابي للانفتاح التجاري و عليه تعتبر النظريات الحديثة تطور التجارة في حد ذاتها .

-عملية تحرير التجارة الخارجية يجب أن تتم بأسلوب أو منهجية تدريجية لتجنب إصابة الاقتصاد بصدمة.

-في حالة تحرير التجارة الخارجية يكشف الميزان التجاري مدى قدرة السلع المحلية على المنافسة أمام السلع الأجنبية، في حالة الدول النامية يغلب على صادراتها المواد الأولية و يغلب على وارداتها السلع الغذائية و المنتجات النهائية.

- نعم فقد أثبتت نتائج تحليل الانحدار الذاتي لدالة الانفتاح التجاري أن معظم معالم المقدرات المدرجة في النموذج كانت معنوية عند 1%و 5 %و 10 %و بالتالي مقبولة إحصائية.

-ذ عم وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري و سعر الصرف و النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال الدراسة التطبيقية.

-لهذا نرفض فرضية وجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري وسعر الصرف .

التوصيات و اقتراحات الدراسة

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حاولنا الإلمام به فدائما هناك جوانب يشوبها النقصان، وهذا من طبيعة العمل البشري مهما كانت الجهود المبذولة و تبعا لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث الدراسة.

-أثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر.

-التقليل من الواردات و تشجيع الاستثمار.

-العمل على تنويع صادرات تكون ذات جودة و نوعية.

- توظيف الوفرة المالية للجزائر في المشروعات خالقة للثروة.

-التقليل من الفجوة بين أسعار الصرف، بإنشاء مكاتب الصرف

-على الجزائر أن تتبنى سياسة الانفتاح التجاري ،لان هذه السياسة ستؤدي الى رفع العوائق على الاستثمار الأجنبي مما يسمح بتحسين أداء التجارة الخارجية .

-تشجيع الصادرات من المنتجات المحلية و ذلك لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني .

-تنويع الاقتصاد الوطني و ذلك لتخليصه من التبعية للريع البترولي و بالثالي تشجيع الصادرات خرج مجال المحروقات .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1.إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي -العولمة والتكتلات الإقليميةالبديلة"، مكتبة مدبولي، ط1، 2002، مصر.

2.احمد عبد الرحمن احمد" مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية"، دار المريخ للنشر و التوزيع، السعودية، 2012

3.أشرف أحمد العدلي" التجارة الدولية "، شركة رؤية، الطبعة الأولى، مصر، 2006

4.جمال جويدان الجمال، التجارة الدولية"، دار النشر مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن،، 2011

5.حاتم سامي عفيفي " الاتجاهات الحديثة الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الأولى ، مصر ، 2005

6.حازم البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، القاهرة ، 1998

7.خالد محمد السواعي " التجارة و التنمية " دار المناهج الأردن ، 2006

8.زينب حسن عوض الله " الاقتصاد الدولي " ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2004

9.زينب حسن عوض الله " العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003

10.سمير فخري نعيمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعاتدار اليازوري ، عمان ، الاردن ، 2011

11.طارق الجبلية ، التجارة الخارجية"، دار الصفاء، الأردن، 2001

12.عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب " أساسيات الاقتصاد الدولي "، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003

13.عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف و ادارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، دار الصاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011

14.عبد الرزاق الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، دار اليازوري ، الطبعة العربية عمان ، الاردن،2016

15.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

16. عجة الجيلالي،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص ،دار الخلدونية،الجزائر،ص122.

17.العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000

18.علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة ، الأردن، 2007 و 2010.

19.محمود حميدات،مدخل للتحليل النقدي،ديوان الوطني للمطبوعات،الجزائر،1966،ص99-100.

20.ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، بدون نشر، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.

21.محمود يونس، التجارة الدولية، دار الجامعية، مصر، 1999.

22.ضياء مجيد ،" نظام النقد الدولي "،المؤسسة الجزائرية للطباعة،1987 ،ص41.

23.عطون مروان ،" اسعار صرف العملات "،دار الهدى،الجزائر،1992،ص104.

ثانيا: المذكرات الجامعية

1.أشرف باهي و رضا موسى، أثر التغيرات اسعار البترول على سعر الصرف، دراسة قياسية لاختبارمرض هولندي حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علومالتسيير ، تخصص نقود و مالية ، جامعة العربي تبسي تبسة، تبسة ، 2015-2016.

2.باريك مراد : " التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي ، دراسة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة لنيلشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي ، جامعة تلمسان، 2012-2013

3.بربري محمد الامين، " الاختيار الامثل لنظام الضروري دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمةالاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة الدكتوراه ، تخصص نقود و مالية ، قسم العلوم الاقتصادية و التجاريةو علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2010-2011

4.بن حمو فاطمة زهراء، " اثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحةالدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2010.

5.بن قدور علي، " دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر ، أطروحة (1970-2010) مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصصتسيير ، جامعة أبي بلقايد تلمسان، 2013

6.بوكنة نورة ، " تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، فرعتحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، دفعة 2012-201

7.جعفري عمال ، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدوليةحالة الجزائر لفترة ، 1990 -2010مذكرة ماجيستر غير منشورة ، جامعة بسكرة الجزائر ، 2013

8.حميدات سعاد ، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة، 2000-2016مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاق ، كلية

العلومالاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ،2017-2018.

9.زاهر لخضر تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني "1994-2010 رسالةمقدمة ضمن متطلبات استكمال شهادة الماجيستر ، تخصص اقتصاد ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعةالازهر ، غزة فلسطين ، 2012

10.سلمى مهيش ، اختبار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية ، دراسة قياسية 1986-2015 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر الاكاديمي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علومالتسيير ، تخصص مالية و نقود ، جامعة العربي تبسي تبسة ، 2015-2016

11.سي محمد كمال ، " التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر" ، أطروحةالدكتوراه في مالية و مؤسسات جامعة تلمسان، 2014

12.سيد لعمر زهرة " انعكاسات سياسات صرف الدنيا الجزائرية على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائرخلال فترة 1986 -2016"اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ادرار، 2018

13.عامري رضوان ، العلاقة بين النمو و سعر الصرف ، حالة الدول النامية (أطروحة مقدمة لنيل شهادةدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير) ، تخصص اقتصادي مالي ،جامعة الجيلالي ، ليابس بلعباس ، 2018/2017

14.عبد الحميد، مرغيث ، "ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن "،دراسة تحليلية و تقييمية ، اطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف، 2018.

15.عبدوس عبد العزيز ، " سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول " اطروحة مقدمةلنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة تلمسان ، 2010-2011.

16.فيروز سلطاني "دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية، دراسة حالةالجزائر و اتفاق الشراكة الأور متوسطية" مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلومالاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2012-2013

17.نور الهدى بلحاج ، " أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية لكلية ، دراسة حالة الجزائرللفترة2000-2009) "(مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014.

18.محمد يحياوي ، " أثر الواردات على النمو الاقتصادي " ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970، 2010مذكرة الماجيستر في الاحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، تخصص تحليل اقتصادي الكلي و الاقتصادالقياسي ، المدرسة الوطنية العليا و الاقتصاد التطبيقي – الجزائر – 2011/2012

19.بن هدى امال ، اتفاقيات التجارية الاقليمية على ضوء قواعد المنظمة التجارة العالمية ، مذكرة ماجيستر في قانون الأعمال ، المقارنة جامعة وهران ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، .2012/2013

20.بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار واثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية،أطروحةالماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران2013.

21.بوريش رياض ،المشاكل السياسية الاقتصادية حالة الجزائر ،جامعة منتوري ،قسنطينة،بدون سنة (من الانترنت)،ص02.

22.مسعودي علي ،واقع التجارة الخارجية في الجزائر و افاقها في ظل مسار التحرير التجاري 1990-2010 ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،قسم علوم التسيير ،تخصص اقتصاد تطبيقي و ادارة المنظمات ،جامعة الوادي،الجزائر ،2012 ،ص11.

ثالثا : المجلات

1.بلقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دولية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العددالكويت ، 23 نوفمبر 2013.

2.بلقاسم رحالي ، سمير بوعافية ، عوادي مصطفى ، " اثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف فيالجزائر خلال الفترة 1990-2016 "مجلة المنهل الاقتصادي ، العدد الاول ، العدد الثاني ، كلية العلومالاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، ديسمبر ، 2016

3.حيدر نعيمة الفريجي، أثر تقلب الصرف اليورو في المخاطر المصرفية، و رقة بحثية قدمت في اطار ملتقىدولي حول اليورو و اقتصاديات الدول العربية ، فرص و تحديات جامعة الاغواط ، 18-20افريل 2015

4.سكينة بن حمود ، استراتيجية الصادرات من غير المحروقات – الصادرات الصناعية ، مجلة علوم الاقتصادوعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 17 ،2008

5.شعيب بونوة ، خياط رحيمة ، سياسة سعر الصرف في الجزائر ، نمذجة قياسية للدينار الجزائري ، مجلةالاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، ع5 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة تلمسان الجزائر ، 2011

6.صلاح الدين حامد ، " أسعار صرف العملات " مجلة اضاءات مالية و مصرفية ، معهد الدراساتالمصرفية ع12 ، الكويت ، 2011

7.عبد الرزاق بن الزاوي ، محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني للدينار الجزائري ، مجلة العلوم الانسانية ع17 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، نوفمبر ، 2009

8.ملاك شرف الدين، الانفتاح التجاري و التوازنات الكلية و الاقتصاديات شمال افريقيا. دراسة حالةموازين مدفوعات الجزائر، تونس و المغرب خلال الفترة، 20132000مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع،مارس ،2017

9.حامد نور الدين ،الخوصصة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية حالة الجزائر ،مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان "اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة ،من 03-07 أكتوبر ،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2004 ،ص 07.

10.برودي نعيمة،الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية و الانعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي،الملتقى الدولي حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية ،04 و 05 ديسمبر ،جامعة بومرداس،الجزائر،2006 ،ص05.

11. دريس رشيد،انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012 ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية،العدد11،جامعة الجزائر03 ،جانفي 2014 ،ص25.

12.سمينة عزيزة ،الشراكة الاورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة ،مجلة الباحث،عدد2011/03 ،جامعة بسكرة،الجزائر،ص152.

13.جمال مساعدية و شريف غياط ،مجلة دراسات –العدد الاقتصادي - ،المجلد 10،العدد02- قالمة ،الجزائر ،جوان 2019 تحت رقم 2676-2013 ،تاريخ النشر 2019/06/15.

رابعا : محاضرات

1.قاسم الحجاج، "محاضرات مقياس نظريات التكامل والاندماج الدولية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،201-2012

خامسا: المواقع الالكترونية

1.ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الاطلاع على موقعها https: //ar.wikipedia :

المراجع باللغة الفرنسية

1.Benisaad .M.E. »La Justement Structurel Objectifs Expériences « , alain,edition,Alger.1993.p117.

2.Annuaire Statistique de L'Algérie,Résultats.Banque Algérie,1996.n° ONS.

3.Ex-Gouverneur de la banque d'Algérie de 1991 à 2001, Dans sa communication a l'Assemblée Nationale Populaire, 2000.Dans Media Bank N.S de 2000.p35.

4.Sami Bousselmi,Impact de la déssaluation sur les échangesextérieurs- cas de la Tunusie ,Rapport de recherche présenté à la faeulte des Etudes suprérieresDépartonent des sirencesEconomiques, université de Montéa, canada 200,p ;10.

5. Jean-Marc Siroen, "L'OMC et la mondialisation des économies". Centre d'études et de rechercheséconomiques et sociales appliquées, paris, Mai

6.M.Cincera, "Les grandes étapes de l'intégration économique européenne ", notes de coursNCI.(pas d'année). p.2. Consulter: homepages.ulb.ac.be/-mcincera/cours/eie/NC1.PDF.

7.Sorsa , 1999, p.WP/99/49.

8.Gilbert Niyongabo,Politiques O.C.D.E,Université d'auvergne ,France,2007,p ;09 et 68.

9.Paolo Figini and Enrico Santarelli,O.E.R.P,The Jounal of D.A,Volume39,N°2,Spring2006,PP.133-134.

10.Abdelkader Kadid,Nouvelle Approche de Mesure de l'ouverture Commerciale dans M.G.R.H,n°13 ,Janvier 2015 ,Chlef,Algérie,p ;2.

11.Faugere.J.P et Voisin, » Le Système Financier et Monétaire International «,Edition.nathan.1994. p80.

12.Salles Pierre , « Problémes Economiques Géneraux « ,6émé edition.dunod.Paris.1986.p317.

10.Krugman P et Obstfeld.R, « La Monnaie et ses Mécanisme « ,edition bouchene.Alger.1993.p73

الملاحق

الملحق رقم 01 : تقدير نموذج جدول اخير

Dependent Variable: TCH
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 09/20/20 Time: 18:43
Sample (adjusted): 2 27
Included observations: 26 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OUV	0.815670	0.161420	5.053096	0.0000
PIB	29.01438	4.808430	6.034065	0.0000
C	16.06786	7.739679	2.076037	0.0493

R-squared	0.582790	Mean dependent var	65.87769
Adjusted R-squared	0.546511	S.D. dependent var	21.91989
S.E. of regression	14.76121	Sum squared resid	5011.549
Durbin-Watson stat	1.635893	Long-run variance	236.8608

جدول استقرارية باختبار adf عند المستوى

الملحق رقم 02

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.380915	0.5758
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.696304	0.0872
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 04

Null Hypothesis: OUV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.264507	0.6294
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جدول استقرارية باختبار adf عند فرق الاول

الملحق رقم 05

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.409399	0.0203
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 06

Null Hypothesis: D(OUV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.300764	0.0258
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.893288	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

هذا تكامل مشترك

ملحق رقم 07

Date: 09/20/20
Time: 19:03 Sample (adjusted): 5
27
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TCH OUV PIB
differences): 1 to 3

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.809645	55.59439	29.79707	0.0000
At most 1 *	0.526016	17.44054	15.49471	0.0252
At most 2	0.011634	0.269158	3.841466	0.6039

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق رقم 08

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.809645	38.15385	21.13162	0.0001
At most 1 *	0.526016	17.17139	14.26460	0.0169
At most 2	0.011634	0.269158	3.841466	0.6039

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من خلال دراستنا اعتمدنا على البيانات التالية:

PIB	OUV	TCH	السنوات
0	27.82	8.95	1990
0.03	28.75	18.47	1991
0.06	21.57	21.83	1992
0	25.01	23.34	1993
0	23.65	35.05	1994
0	24.06	47.66	1995
0.58	24.87	54.7	1996
0.54	19.66	57.7	1997
1.26	20.02	58.73	1998
0.6	25.19	66.57	1999
0.51	23.8	75.25	2000
2.03	25.54	77.26	2001
1.88	26.33	79.68	2002
0.94	27.26	77.36	2003
1.03	27.06	72.06	2004
1.12	14.55	73.36	2005
1.57	16.55	72.64	2006
1.25	22.27	69.36	2007
1.54	21.76	64.58	2008
2	22.37	72.64	2009
1.43	22.37	74.31	2010
1.29	22.91	72.85	2011
0.72	21.68	77.55	2012
0.81	21.14	79.38	2013
0.7	62.51	80.56	2014
0.32	89.32	100.46	2015
1.02	91.59	109.47	2016

الملخص

سعر الصرف ما هو إلا وسيط و مقياس للقيمة في المعاملات الاقتصادية و التجارية التي تتم بين الأعوان الاقتصاديين داخل و خارج البلد،فارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى الانفتاح على العالم الخارجي .عبر عملية (التصدير و الاستيراد)

الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي حيث يهدف بحثنا إلى تسليط الضوء على اثر الانفتاح التجاري على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) من خلال استعراض تحليل و تطور الصادرات ،الواردات ،الميزان التجاري و سعر الصرف في الجزائر و بالاعتماد على الطرق القياسية من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية بتطبيق اختبار ديكي-فولر ، و الكشف على وجود تكامل .مشترك بين المتغيرات و طريقة المربعات الصغرى

. **الكلمات المفتاحية** : الانفتاح التجاري ،سعر الصرف

Résumé

Le taux de change est un support commercial et une mesure de la valeur dans les transactions économiques et commerciales entre agents économiques à l'intérieur et à l'extérieur du pays , car la montée de ce dernier conduit à l'ouverture au monde extérieur à travers un processus (exportation et importation) .

Cela conduit à des taux de croissance économique plus élevés , ou nos recherches visent à mettre en évidence l'impact de l'ouverture du commerce et du taux de change en Algérie au cours de la période (1990-2016) à travers un examen de l'analyse et du développement des exportations , importations , balance commerciale et taux de change en Algérie Basé sur des méthodes standard en examinant la récursivité des séries temporelles en appliquant le test de Dickey-Voler , la détection d'une intégration commune de variables et la méthode des moindres carrés .

Mots Clés: Ouverture commerciale , Taux de change .